تحديات التنمية الاقتصادية في ليبيا: تحليل تأثير العوامل السياسية والاجتماعية على هياكل الأعمال الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة مع بيلاروسيا)

CHALLENGES OF ECONOMIC DEVELOPMENT IN LIBYA: ANALYSIS OF THE IMPACT OF POLITICAL AND SOCIAL FACTORS ON SMALL AND MEDIUM BUSINESS STRUCTURES (COMPARATIVE STUDY WITH BELARUS)

10.35781/1637-000-0111-007

رمضان أحمد أتنيشه[1]، نتاليا سيتشيفا[1†]مروان فرحان سيف حسن الكمالي[2،*]

[1]قسم الاقتصاد ، جامعة سوخوي التقنية الحكومية في غوميل ، غوميل ، بيلاروسيا.

[2] دكتوراه في الهندسة التقنية ، استاذ مشارك بقسم الالكترونيات الصناعية ، جامعة سوخوي التقنية الحكومية في غوميل ، غوميل ، بيلاروسيا.

عنوان المراسلة: marwan.ye2@gmail.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة "تحديات التنمية الاقتصادية في ليبيا: تحليل تأثير العوامل السياسية والاجتماعية على هياكل الأعمال الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة مع بيلاروسيا)" التحديات التي تواجه قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في ليبيا، مع التركيز على تأثير العوامل السياسية والاجتماعية. تعتبر الأعمال الصغيرة والمتوسطة جزءًا حيويًا من الاقتصاد، حيث تسهم في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي، والفساد، ونقص الدعم الحكومي تشكل عقبات رئيسية أمام نمو هذا القطاع.

تستعرض الدراسة الوضع السياسي في ليبيا، الذي يتسم بعدم الاستقرار والتوترات المستمرة، مما يؤدي إلى ضعف الثقة بين المستثمرين ويعوق الاستثمار. كما تبحث في تأثير الفساد الإداري على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التراخيص والخدمات الضرورية، مما يزيد من تكاليف التشغيل ويقلل من قدرتها التنافسية.

علاوة على ذلك، تناقش الدراسة العوامل الاجتماعية، بما في ذلك معدلات البطالة المرتفعة ونقص التعليم والتدريب المهني، وتأثيرها على الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدمها الأعمال الصغيرة. كما تشير إلى ضعف الثقافة الريادية في المجتمع الليبي، مما يعيق تطور روح المبادرة لدى الشباب.

تشمل الدراسة مقارنة مع بيلاروسيا، التي تمثل نموذجًا مختلفًا في كيفية دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، حيث تتمتع ببيئة سياسية أكثر استقرارًا وسياسات حكومية موجهة لدعم هذا القطاع. توفر هذه المقارنة رؤى قيمة حول كيفية تحسين بيئة الأعمال في ليبيا.

اختتمت الدراسة بتوصيات عملية، تدعو الحكومة الليبية إلى تبني سياسات فعالة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التعليم والتدريب، وتسهيل الوصول إلى التمويل. من خلال معالجة هذه التحديات، يمكن لليبيا تعزيز نمو الأعمال الصغيرة

ISSN : 2410-1818

والمتوسطة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الليبي، الأزمات السياسية، هياكل الأعمال، الشركات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، المساواة بين الجنسين، ريادة الأعمال، SMEs .

CHALLENGES OF ECONOMIC DEVELOPMENT IN LIBYA: ANALYSIS OF THE IMPACT OF POLITICAL AND SOCIAL FACTORS ON SMALL AND MEDIUM BUSINESS STRUCTURES (COMPARATIVE STUDY WITH BELARUS)

Ramadan A. Atnishah[1,*], Natalia V. Sycheva [1, †], Marwan F. S. Al-Kamali [2,]

[1]Department of Economy, Sukhoi State Technical University of Gomel, Gomel, Belarus.
[2]PhD, Associate Professor of the Department of Industrial Electronics, Sukhoi State Technical University of Gomel, Belarus.
E-mail: marwan.ye2@gmail.com

Abstract:

This study, "Challenges of Economic Development in Libya: Analysis of the Impact of Political and Social Factors on Small and Medium Enterprise Structures (Comparative Study with Belarus)," examines the challenges facing the small and medium enterprises (SMEs) sector in Libya, focusing on the impact of political and social factors. Small and medium enterprises (SMEs) are a vital part of the economy, contributing to job creation and economic growth. However, political instability, corruption, and lack of government support are major obstacles to the growth of this sector.

The study reviews the political situation in Libya, which is characterized by instability and ongoing tensions, leading to weak confidence among investors and hindering investment. It also examines the impact of administrative corruption on the ability of SMEs to obtain necessary licenses and services, which increases operating costs and reduces their competitiveness.

Furthermore, the study discusses social factors, including high unemployment rates and lack of education and vocational training, and their impact on the demand for products and services provided by small businesses. It also points to the weak entrepreneurial culture in Libyan society, which hinders the development of the entrepreneurial spirit among young people. The study includes a comparison with Belarus, which represents a different model in how to support SMEs, as it has a more stable political environment and government

ISSN : 2410-1818

policies geared towards supporting this sector. This comparison provides valuable insights into how to improve the business environment in Libya. The study concludes with practical recommendations, calling on the government to adopt effective policies to support SMEs, including improving the business environment, enhancing education and training, and facilitating access to finance. By addressing these challenges, Libya can foster the growth of SMEs, contributing to sustainable economic development.

***Keywords**: Libyan economy, political crises, business structures, small and medium enterprises, sustainable development, gender equality, entrepreneurship, SMEs.*

مقدمة الدراسة ومشكلتها :

تُعتبر ليبيا واحدة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تمتلك احتياطات ضخمة من النفط والغاز، مما يجعلها من بين أكبر اقتصادات المنطقة. ومع ذلك، فإنها تواجه تحديات جسيمة في مسار التنمية الاقتصادية، خصوصًا في مجال الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، التي تُعتبر عنصرًا محوريًا للنمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل. بعد الأحداث الليبية في عام 2011، شهدت البلاد تحولات سياسية واجتماعية عميقة، أثرت بشكل كبير على بيئة الأعمال، مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة [1].

تُعتبر الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من القطاعات الحيوية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تمثل حوالي 80٪ من إجمالي عدد الشركات وتوفر فرص عمل لعدد كبير من الشباب. ومع ذلك، فإن هذه الأعمال تواجه مجموعة من التحديات، تشمل عدم الاستقرار السياسي، الفساد، ونقص الدعم الحكومي[2]. هذه العوامل تُعقّد من قدرة الأعمال الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق النمو المستدام.

ولعل الواقع السياسي في ليبيا يتسم بعدم الاستقرار، حيث شهدت البلاد صراعات داخلية وأزمات سياسية متكررة، مما أدى إلى ضعف المؤسسات الحكومية وتفشي الفساد فعدم الاستقرار السياسي يخلق بيئة غير مواتية للاستثمار، حيث يتردد المستثمرون في الدخول إلى السوق الليبي بسبب المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار [3]. وتؤدي التوترات السياسية إلى تقويض الثقة بين المستثمرين، مما ينعكس سلبًا على القدرة التنافسية للأعمال الصغيرة والمتوسطة.

علاوة على ذلك، يُعتبر الفساد الإداري أحد أبرز العوائق أمام نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. إذ يؤثر الفساد على قدرة هذه الشركات على الحصول على التراخيص والخدمات الحكومية، مما يزيد من تكاليف التشغيل ويقلل من فرص النجاح في السوق [4]. وقد أظهرت الدراسات أن الفساد يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يحول دون تقديم الدعم اللازم لهذا القطاع [4].

ISSN : 2410-1818

وعلى الصعيد الاجتماعي، تعاني ليبيا من معدلات بطالة مرتفعة، خصوصًا بين الشباب، مما يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين ويقلل من الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدمها الأعمال الصغيرة والمتوسطة [5]. ويُعتبر هذا الوضع معقدًا، حيث يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى فقدان الثقة في الاقتصاد، ويجعل من الصعب على الأفراد بدء مشاريعهم الخاصة.

تحتاج ليبيا أيضًا إلى تحسين نظام التعليم والتدريب المهني، حيث تعاني من نقص في المهارات اللازمة في السوق. تشير الدراسات إلى أن هناك فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، مما يعيق تطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة[6]. أيضًا، تفتقر ليبيا إلى ثقافة ريادية قوية، حيث يُنظر إلى العمل الحر على أنه خيار غير مستقر، مما يعيق روح المبادرة بين الشباب[7].

تستند هذه الدراسة أيضًا إلى مقارنة مع بيلاروسيا، التي تُعتبر نموذجًا في كيفية إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في بيئة سياسية واجتماعية مختلفة. على الرغم من التحديات التي تواجهها بيلاروسيا، إلا أن لديها سياسات حكومية أكثر استقرارًا لدعم SMEs، مما يجعلها تجربة قيمة لدراسة العوامل التي تؤثر على نجاح هذا القطاع في ليبيا [8].

تتطلب معالجة التحديات التي تواجه الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا جهودًا متكاملة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. يجب على الحكومة الليبية أن تتبنى سياسات فعالة لدعم هذا القطاع، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التعليم والتدريب، وتسهيل الوصول إلى التمويل. من خلال معالجة هذه القضايا، يمكن لليبيا تعزيز نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مما سبق تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في التحديات الهيكلية والاقتصادية التي تواجه ليبيا وبيلاروسيا، وكيف تؤثر هذه التحديات على استدامة النمو الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص وعلى الرغم من أن كلا البلدين يمتلكان موارد طبيعية وإمكانيات للنمو، إلا أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية السائدة تعيق تحقيق التنمية المستدامة .

أسئلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- **كيف تؤثر التحديات الهيكلية والاقتصادية على استدامة النمو وتطوير القطاع الخاص في ليبيا وبيلاروسيا؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية :

- ما هي التحديات الهيكلية التي تواجه الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وبيلاروسيا، وكيف تؤثر على استدامة النمو؟
- كيف تؤثر العوامل السياسية على تطوير القطاع الخاص في كلا البلدين؟

ISSN : 2410-1818

- كيف يمكن مقارنة الأداء الاقتصادي لليبيا وبيلاروسيا فيما يتعلق باستدامة النمو في القطاع الخاص؟
- كيف يمكن فهم العلاقة بين العوامل السياسية والاجتماعية والنمو الاقتصادي في سياق كل من ليبيا وبيلاروسيا؟
- ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز استدامة النمو وتطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وبيلاروسيا؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير العوامل السياسية والاجتماعية على هياكل الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ، مع إجراء مقارنة مع بيلاروسيا. من خلال التعرف على الاتي:

- التحديات الهيكلية التي تواجه الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وبيلاروسيا ، وكيف تؤثرعلى استدامة النمو.
- أثر العوامل السياسية على تطوير القطاع الخاص في كلا البلدين.
- مقارنة الأداء الاقتصادي لليبيا وبيلاروسيا فيما يتعلق باستدامة النمو في القطاع الخاص.
- فهم العلاقة بين العوامل السياسية والاجتماعية والنمو الاقتصادي في سياق كل من ليبيا وبيلاروسيا.
- التوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز استدامة النمو وتطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وبيلاروسيا.

أهمية الدراسة:

تحظى دراسة اتجاهات وملامح تطور الاقتصاد الليبي بأهمية خاصة في سياق فهم كيفية تأثير العوامل السياسية والاجتماعية على الأداء الاقتصادي حيث تسهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم الشامل للتحديات والفرص في الاقتصاد الليبي، مما يدعم جهود التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي..

أولا : الأهمية النظرية

1. تطوير الإطار المفاهيمي: تساعد الدراسة النظرية في بناء إطار مفاهيمي لفهم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الدول، مما يسهم في توجيه الأبحاث المستقبلية.
2. تحليل السياسات: توفر أساسًا لتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يساعد صناع القرار في تقييم فعالية السياسات الحالية وتطوير استراتيجيات جديدة.
3. تعزيز المعرفة الأكاديمية: تسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية من خلال تقديم رؤى جديدة حول الاقتصاديات الانتقالية، مما يعزز من فهم الظواهر الاقتصادية.
4. توجيه البحث التطبيقي: توفر أدوات نظرية يمكن استخدامها في الدراسات التطبيقية، مما يسهل تطبيق النتائج على الواقع العملي.

ISSN : 2410-1818

5. فهم العلاقات الاقتصادية: تساعد في فهم العلاقات المعقدة بين العوامل الاقتصادية المختلفة، مما يعزز من قدرة الباحثين على تحليل الديناميات الاقتصادية بشكل شامل.

ثانياً : الأهمية العملية

من خلال نتائج البحث يمكن الاستفادة بما يلي :

1. تطبيق المفاهيم النظرية: تتيح الدراسة العملية للباحثين تطبيق المفاهيم والنظريات الأكاديمية في سياقات واقعية، مما يعزز من فهمهم للموضوع.
2. تحليل البيانات: تقدم فرصة لجمع وتحليل البيانات الفعلية، مما يسهم في الحصول على رؤى دقيقة حول التحديات والفرص الاقتصادية.
3. توجيه السياسات: تساعد النتائج المستخلصة من الدراسة العملية في تقديم توصيات واقعية لصناع القرار لتحسين السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
4. تطوير المهارات: تعزز الدراسة العملية مهارات البحث والتحليل لدى الطلاب والباحثين، مما يسهم في تحسين قدراتهم المهنية.
5. فهم التحديات المحلية: تسلط الضوء على التحديات والفرص المحددة في سياقات محلية، مما يساعد في تصميم استراتيجيات ملائمة لكل حالة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تعتمد الدراسة على منهجية تحليلية وصفية تهدف إلى فهم الاتجاهات والملامح الرئيسية لتطور الاقتصاد الليبي وتأثير العوامل السياسية والاجتماعية. وفيما يلي أبرز مكونات منهج الدراسة:

1. جمع البيانات: سيتم جمع بيانات أولية وثانوية من مصادر متعددة تشمل:
   - تقارير المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
   - دراسات سابقة حول الاقتصاد الليبي ونماذج التنمية المقارنة.
   - استبيانات ومقابلات مع أصحاب الأعمال والجهات الحكومية.
2. تحليل البيانات: ستستخدم أدوات التحليل الكمي والنوعي لتفسير البيانات المجمعة، بما في ذلك:
   - التحليل الإحصائي لتقييم المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وعجز الميزانية.
   - تحليل المحتوى لفهم آراء أصحاب الأعمال حول العوامل المؤثرة في نجاحهم.
3. المقارنة بين النماذج: سيتم إجراء تحليل مقارن بين التجارب التنموية في ليبيا وبيلاروسيا، مع التركيز على:
   - استراتيجيات الدعم الحكومي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
   - تأثير السياسات الاقتصادية على أداء الأعمال.

ISSN : 2410-1818

4. تقييم النظام الإداري:
   - سيتم تقييم فعالية النظام الإداري اللامركزي في ليبيا من خلال دراسة كيفية توزيع الموارد المالية ومراقبة الأداء الإداري.
5. تحديد التحديات والفرص:
   - ستعمل الدراسة على تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات في ليبيا، بالإضافة إلى الفرص المحتملة للنمو والتطوير.
6. تقديم التوصيات:
   - بناءً على النتائج المستخلصة، ستقدم الدراسة توصيات لتعزيز بيئة الأعمال ودعم ريادة الأعمال في ليبيا، مع التركيز على أهمية المساواة بين الجنسين وتحسين البنية التحتية.
7. التحقق من النتائج:
   - سيتم استخدام طرق التحقق من النتائج لضمان دقة المعلومات وموثوقيتها، مثل مراجعة الأقران والاستعانة بخبراء في المجال الاقتصادي.

من خلال هذا المنهج المتكامل، تهدف الدرا سة إلى تقديم صورة شاملة عن الو ضع الاقتصادي في ليبيا وتوفير إطار عمل لتحسين الأداء الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة.

إجراءات الدراسة

تتضمن إجراءات الدراسة الخطوات التالية لضمان جمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي وفعال:

1. تحديد الأهداف:

تحديد الأهداف الرئيسية للدراسة، مثل فهم التحديات الاقتصادية التي تواجه ليبيا وتقديم توصيات لتحسين بيئة الأعمال.

2. تطوير الإطار النظري:

مراجعة الأدبيات السابقة حول الاقتصاد الليبي وتحديد النظريات والنماذج الاقتصادية ذات الصلة التي ستوجه التحليل.

3. تصميم أداة جمع البيانات:

تطوير استبيانات ومقابلات لجمع معلومات حول أداء الشركات، والعوامل المؤثرة في ريادة الأعمال، والتحديات التي تواجهها.

4. جمع البيانات:
   - البيانات الأولية: إجراء استبيانات ومقابلات مع أصحاب الأعمال والجهات الحكومية لجمع معلومات مباشرة عن الوضع الاقتصادي.

ISSN : 2410-1818

- البيانات الثانوية: جمع بيانات من تقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ودراسات سابقة حول الاقتصاد الليبي.

5. تحليل البيانات:
   - استخدام برامج التحليل الإحصائي لتحليل البيانات الكمية واستخراج النتائج.
   - إجراء تحليل نوعي للمعلومات المستخلصة من المقابلات والاستبيانات لفهم آراء المشاركين.
6. إجراء التحليل المقارن:
   - مقارنة النموذج الاقتصادي الليبي بالتجارب الناجحة في بيلاروسيا، مع التركيز على استراتيجيات الدعم الحكومي.
7. تقييم النظام الإداري:
   - دراسة كيفية توزيع الموارد المالية والإدارية في ليبيا وتحليل فعالية النظام الإداري اللامركزي.
8. تحديد التحديات والفرص:
   - تجميع النتائج لتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات والفرص المتاحة للنمو.
9. صياغة التوصيات:
   - بناءً على التحليل، صياغة توصيات تستهدف تحسين بيئة الأعمال وتعزيز ريادة الأعمال في ليبيا.
10. مراجعة النتائج:
    - إجراء مراجعة شاملة للنتائج مع خبراء في المجال لضمان دقتها وموضوعيتها.
11. إعداد التقرير النهائي:
    - كتابة التقرير النهائي للدراسة، بما في ذلك المقدمة، المنهجية، النتائج، التحليل، التوصيات، والخاتمة.
12. نشر النتائج:
    - نشر النتائج في المجلات العلمية أو تقديمها في مؤتمرات أكاديمية لتعزيز الوعي حول الوضع الاقتصادي في ليبيا.

تساعد هذه الإجراءات في ضمان تحقيق أهداف الدراسة، وتحقيق نتائج موثوقة ومفيدة لصانعي السياسات والمستثمرين والمجتمع الأكاديمي.

ISSN : 2410-1818

حدود الدراسة

تشير حدود الدراسة إلى القيود والتحديات التي قد تؤثر على نتائج البحث وتفسيرها وفيما يلي أبرز حدود الدراسة:

1. **نطاق الدراسة:**

- تركز الدراسة على الاقتصاديات الليبية والبيلاروسية فقط، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على دول أخرى ذات سياقات اقتصادية وسياسية مختلفة حيث تركز الدراسة على الفترة الزمنية من عام 2011 حتى عام 2022، مما قد يعني أن بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة لن تكون مشمولة.

2. **توفر البيانات:**

- قد تواجه الدراسة صعوبات في الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة، خاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها ليبيا. قد يؤثر ذلك على جودة التحليل والدقة في النتائج. حيث ستعتمد الدراسة على بيانات من مصادر ثانوية مثل التقارير الحكومية والدولية، مما قد يؤثر على دقة بعض المعلومات أو تعكس فقط وجهات نظر معينة.

3. **مجالات التركيز:**

- تركز الدراسة على الاقتصاد الكلي وعوامل الأعمال، وقد لا تتناول بعمق الجوانب الاجتماعية والثقافية التي تؤثر أيضًا على الاقتصاد.

4. **التغيرات الزمنية:**

- الظروف الاقتصادية والسياسية في كلا البلدين قد تتغير بسرعة، مما يجعل النتائج المستخلصة من الدراسة قابلة للتغيير مع مرور الوقت..

5. **الموقع الجغرافي:**

- تركز الدراسة بشكل أساسي على المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي في ليبيا، مما قد يؤدي إلى إغفال التحديات والفرص في المناطق الريفية أو المدن الصغيرة في الوقت نفسة تركز على المدن الكبرى في بيلاروسيا.

ISSN : 2410-1818

6. العوامل الخارجية:

- قد تؤثر العوامل الخارجية، مثل الأزمات الاقتصادية العالمية أو التغيرات في أسعار النفط، على النتائج، مما يعقد من عملية تحديد الأسباب والنتائج بشكل دقيق.

7. التركيز على فترة زمنية معينة:

- قد تركز الدراسة على فترة زمنية معينة، مما قد يحرمها من رؤية الاتجاهات الاقتصادية طويلة الأجل أو تأثيرات الأحداث التاريخية السابقة.

8. التحليل المقارن:

- على الرغم من إجراء تحليل مقارن مع بيلاروسيا، قد لا تكون الظروف الاقتصادية والسياسية في كلا البلدين متطابقة، مما قد يؤثر على قابلية تطبيق النتائج.

9. عدم اليقين السياسي:

- تتأثر الدراسة ببيئة عدم اليقين السياسي السائدة في ليبيا، مما قد يعرقل جمع البيانات أو يؤثر على استجابة المشاركين.

10. التغيرات الاقتصادية السريعة:

- قد تؤدي التغيرات السريعة في الوضع الاقتصادي، مثل تقلبات أسعار النفط أو الأزمات المالية، إلى عدم استقرار النتائج المستخلصة.

على الرغم من هذه الحدود، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى قيمة حول الاقتصاديات الليبية والبيلاروسية، مع الاعتراف بالتحديات التي قد تعيق تحقيق نتائج دقيقة وشاملة.

الإطـــــــــــار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري هو مجموعة من المفاهيم والنظريات التي توجه البحث وتساعد في فهم الظواهر المدروسة. في هذه الدراسة، يركز الإطار النظري على عدة محاور رئيسية تتعلق بالاقتصاد الليبي وهياكل الأعمال وتأثير الأزمات السياسية والاقتصادية:

1.نظرية التنمية الاقتصادية:

- تتناول هذه النظرية كيفية تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، مع التركيز على أهمية المؤسسات الاقتصادية والسياسات الحكومية. تشير الدراسات [20 – 22] إلى أن تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الدعم الحكومي، وتعزيز الابتكار يمكن أن يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ISSN : 2410-1818

2.نظرية الأزمات الاقتصادية:

- تفسر هذه النظرية كيفية تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية على الأداء الاقتصادي. تُظهر الدراسات[9 – 15] أن الأزمات تؤدي إلى انقطاع سلاسل الإمداد، وتراجع الاستثمار، وزيادة معدلات البطالة، مما ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي.

3.نظرية المؤسسات:

- تركز على دور المؤسسات في تشكيل البيئة الاقتصادية. تشير الدراسات [9 – 15] إلى أن وجود مؤسسات قوية وفعالة يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الأعمال وتوفير الحماية القانونية.

4.نموذج الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. تشير الدراسات [25،31] إلى أن تعزيز هذه الشركات من خلال تقديم الدعم المالي والتدريبي يمكن أن يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي..

5.نظرية المساواة بين الجنسين:

- تتعلق هذه النظرية بتأثير المساواة بين الجنسين على النمو الاقتصادي. تشير الدراسات [18 – 20، 27 – 28] إلى أن زيادة مشاركة النساء في سوق العمل يمكن أن تحسن الأداء الاقتصادي وتعزز الابتكار.

6.نظرية دعم ريادة الأعمال:

- تبرز أهمية برامج الدعم الحكومي لريادة الأعمال في تعزيز النمو الاقتصادي. تشمل هذه البرامج تقديم التدريب، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتقديم حوافز ضريبية.

7.نظرية العوامل المؤثرة في الهجرة:

- تفسر كيف تؤثر الأزمات الاقتصادية والسياسية على الهجرة والنزوح حيث تشير الدراسات [16 ، 17] إلى أن الظروف الاقتصادية السيئة تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص أفضل في الخارج، مما يعزز من تفاقم الأزمات الاجتماعية والإنسانية.

يساعد هذا الإطار النظري في فهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي وهياكل الأعمال، ويعزز من قدرة البحث على تقديم توصيات مدروسة لتحسين الوضع الاقتصادي. كما يوفر الأساس

ISSN : 2410-1818

لفهم كيفية تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية على التنمية المستدامة ويحدد المجالات التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة. حيث من خلال هذا الإطار النظري، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول العوامل المؤثرة في الاقتصاد الليبي، وتقديم توصيات قائمة على الأدلة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي.

8.الأطر القانونية والتنظيمية:

- تركز على القوانين والسياسات التي تؤثر على بيئة الأعمال، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتسجيل، والتمويل، والضرائب. ستساعد في تقييم فعالية النظام القانوني في دعم هياكل الأعمال في ليبيا.

9.نظرية العوامل المؤثرة في التوظيف:

- تبحث في العوامل التي تؤثر على معدلات التوظيف، مثل التعليم، والتدريب، والبيئة الاقتصادية. ستستخدم هذه النظرية لتفسير التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحفاظ على الموظفين.

10. نظرية الحوكمة:

- تتعلق بكيفية إدارة الدولة وتوزيع السلطة بين الحكومات المركزية والمحلية. تساهم في تحليل فعالية النظام الإداري في ليبيا وكيفية تأثيره على بيئة الأعمال.

11. النماذج الاقتصادية المقارنة:

- تعتمد الدراسة الحالية على مقارنة الوضع الاقتصادي في ليبيا مع نماذج ناجحة مع بيلاروسيا حيث يشمل هذا النموذج استراتيجيات الدعم الحكومي، وأنماط ريادة الأعمال، ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

الـــدراســـات الســـابـــــقـــة

- **في الدراسات [9 – 15]، تواجه كل من جمهورية بيلاروسيا وليبيا تحديات اقتصادية كبيرة، حيث تتأثر التنمية الاقتصادية في كلا البلدين بعوامل داخلية وخارجية. في بيلاروسيا، أسفرت الأزمات المالية المنهجية عن ضغوط شديدة على القطاع النقدي والمالي، بينما تواجه ليبيا أزمة محتملة ناجمة عن تقلبات أسعار الطاقة وعدم الاستقرار السياسي المرتبط بأزمة السلطة. يتطلب الضعف الهيكلي في اقتصادات البلدين إعادة هيكلة جذرية للقطاع المالي والشركات والقطاع العام. على الرغم من الأداء الاقتصادي الإيجابي الذي شهدته ليبيا منذ عام 2000، مما أدى إلى زيادة فرص العمل والدخل، فإن الظروف الخارجية السلبية والنقاط الضعيفة في**

ISSN : 2410-1818

الاقتصاد قد أثرت سلباً على هذه المكاسب. وفقاً لترتيب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، احتلت ليبيا المرتبة 84 بينما جاءت بيلاروسيا في المرتبة 88، مع تراجع كبير لنصيب الفرد في ليبيا من 29,895 دولاراً إلى 15,803 دولاراً خلال الفترة من 2010 إلى 2019. حيث تواجه ليبيا مخاطر سياسية مستمرة بسبب التدخل الخارجي، مما يؤثر على اقتصادها وسياساتها. في المقابل، تصاعدت المواجهات السياسية في بيلاروسيا خلال الحملات الانتخابية، ولا تزال مشكلة أمن الطاقة قائمة بدون حلول فعالة. على الرغم من احتياطات النفط والغاز الكبيرة في ليبيا، فإن صناعة المعالجة تظل ضعيفة التطور، مما يجعل قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد الليبي.

- في الدراسات [16 – 17]، تمت الإشارة إلى عوامل توزيع الموارد الاقتصادية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في ليبيا مقارنة بجمهورية بيلاروسيا. تُظهر النتائج أن ليبيا تمتلك إمكانيات أكبر من حيث المواد الخام، لكنها تواجه تحديات كبيرة مثل انخفاض أسعار الغاز والأزمات النظامية المستمرة. ولقد تأثرت محاولات الحكومة الليبية للإصلاح سلباً على الاقتصاد، حيث زادت حالات فصل الموظفين الحكوميين منذ عام 2011، وتباطأ الاستثمار الأجنبي نتيجة الهجمات الإرهابية. على الرغم من تركيز ليبيا على الإصلاحات الطموحة، شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في وتيرة هذه الإصلاحات، مما يهدد المكاسب السابقة. علاوة على ذلك، تعاني البلاد من صعوبات خارجية تشمل ضعف العلاقات مع الشركاء التجاريين والتوترات الجيوسياسية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي. تركز الدراسات أيضاً على أهمية توزيع الإيرادات لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يتطلب تحقيق إمكانات النمو أن يتساوى معدل زيادة دخل أصحاب عوامل الإنتاج مع معدل نمو إنتاجيتهم. إذا تدهور توزيع الدخل، فلن يشعر معظم السكان بتحسن في رفاهيتهم حتى مع زيادة الناتج القومي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تنمية رأس المال البشري، حيث تتراجع جودة التعليم، وتستمر مشاركة المرأة في سوق العمل في الانخفاض. كما أن تدفق اللاجئين السوريين يزيد الضغط على الخدمات العامة المتدهورة.
- تُظهر الدراسات [18 – 20] أن نسبة النساء الناشطات اقتصادياً في ليبيا منخفضة مقارنة بجمهورية بيلاروسيا، حيث تبلغ حوالي 34%. يُعزى ذلك إلى العوامل الثقافية والدينية التي تؤثر على تطور المجتمع. في عام 2019، كان عدد سكان ليبيا 6.3 مليون نسمة، بينما بلغ عدد سكان بيلاروسيا 9.4 مليون نسمة، تواجه بيلاروسيا تحديات في إنتاجية العمل، حيث يعتمد النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، بينما تركز بيلاروسيا على الخدمات الصناعية. يتطلب هذا الاختلاف دراسة أعمق لديناميكيات إنتاجية العمل في كلا البلدين حيث تعاني بيلاروسيا من عجز مزمن في التجارة الخارجية، حيث بلغت صادراتها 41.91 مليار دولار في 2019، بينما الواردات بلغت 42.21 مليار دولار. في المقابل، شهدت ليبيا زيادة مضاعفة تقريباً في صادراتها إلى بيلاروسيا، ويرجع ذلك إلى طبيعة اقتصادها الصناعي وسلاسل التوريد الراسخة بين عامي 2015 و2019، لعب قطاع خدمات تكنولوجيا

ISSN : 2410-1818

المعلومات في بيلاروسيا دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد، حيث بلغ نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي 6.5% بنهاية عام 2019، مما ساهم في التحول نحو رقمنة القطاع العام وتطوير هياكل اقتصادية جديدة ومع ذلك، يصعب مقارنة أداء ليبيا وبيلاروسيا وفقًا للمؤشرات الدولية بسبب عدم تمثيل الدولتين في التصنيفات العالمية. ترتبط المشاكل الهيكلية في اقتصادات البلدين بعدة عوامل، منها انخفاض الصادرات بسبب تقلبات أسعار الطاقة، ونقص نظام الشركات، وضعف الأرصدة المالية في القطاعين البنكي والتجاري، مع هيمنة كبيرة للديون قصيرة الأجل في الدين الخارجي.

- بينت الدراسة [21] أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا تتأثر بشكل كبير بالديناميكيات العسكرية والسياسية. أدت أحداث مهمة، مثل الهجوم على طرابلس في عام 2019 وإغلاق موانئ النفط الرئيسية في يناير 2020، إلى أزمة سياسية واقتصادية وإنسانية خطيرة تُعتبر من أسوأ الأزمات التي شهدتها البلاد منذ عام 2011. حيث ساهم انخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة كوفيد-19 في تفاقم الأوضاع، مما أدى إلى صدمة رباعية تهدد رفاهية السكان. تُظهر المؤشرات الاقتصادية تقلبات كبيرة نتيجة الصراعات المتكررة، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي حوالي 52.8 مليار دولار في عام 2019، ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة 41% في عام 2020. في ظل هذه الظروف غير المستقرة، يصبح من الصعب التنبؤ بدقة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. حيث تتطلب الأساليب العلمية للتحليل الإداري تقييم مدى توافق الموارد والقدرات الداخلية للأعمال الليبية مع الأهداف الاستراتيجية. تعتمد فرص النجاح في ريادة الأعمال ليس فقط على رأس المال والأفكار، بل أيضًا على توفر عوامل الإنتاج. يُظهر الهيكل الحالي لموارد الأعمال في ليبيا أن الموارد الفكرية، مثل المعرفة والمهارات والعلامات التجارية، تلعب دورًا رئيسيًا في نجاح الأعمال مقارنة بالموارد المادية. حاليًا، تُعطى الأولوية للموارد البشرية، مما يستدعي تغييرًا في إدارة العمليات التجارية من التركيز على الأداء الفردي إلى التركيز على نتائج العمليات.
- أوضحت الدراسة [22] أن الوضع الاقتصادي في ليبيا قد تدهور بشكل كبير نتيجة الصراعات الأخيرة. في عام 2013، احتلت ليبيا المرتبة 23 من أصل 67 دولة في نشاط ريادة الأعمال الناشئ، و32 في ملكية الأعمال الجديدة، و63 في ملكية الأعمال القائمة. بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عامًا، حاول 6.6% فتح مشروع جديد، و4.7% كانوا هياكل أعمال شابة، بينما 3.4% فقط كانت مشروعات قائمة لأكثر من 42 شهرًا. ولأن نشاط ريادة الأعمال حديث العهد في ليبيا، حيث بدأ أكثر من ثلاثة أرباع البالغين الذين شاركوا في أنشطة ريادية بعد يناير 2010. في عام 2012، كان 58% من رواد الأعمال الناشئين يسعون لبدء مشروع جديد، في حين أن 23% فقط مارسوا النشاط لأكثر من ثلاث سنوات ونصف. أعلى مستويات النشاط كانت في الفئة العمرية 18-24 عامًا، مما يدل على أن الشباب أكثر قابلية لتطوير أعمالهم، رغم ذلك، تظل نسبة أصحاب الأعمال منخفضة، حيث يمتلك 8% فقط شركات

ISSN : 2410-1818

جديدة أو قائمة، مقارنة بمتوسط 25% في الاقتصادات المتقدمة. معدل نشاط ريادة الأعمال الناشئ منخفض، مع فجوة كبيرة بين ليبيا والدول الانتقالية (3.4% في ليبيا مقابل 13.3% في دول أخرى) حيث تواجه ريادة الأعمال في ليبيا تحديات إضافية، بما في ذلك عدم اليقين السياسي والمخاوف الأمنية، مما يعيق نمو قاعدة رواد الأعمال. رغم التصور الإيجابي تجاه ريادة الأعمال، فإن الثقة بالنفس منخفضة، حيث يعتقد 85% من البالغين أن ريادة الأعمال خيار جيد، لكن أقل من 60% يشعرون بأن لديهم المهارات اللازمة. الخوف من الفشل يُعتبر عائقًا رئيسيًا، مما يمنع نحو ثلث الليبيين من بدء أعمال جديدة. تشير ديناميكيات مؤشر ريادة الأعمال العالمي من 2015 إلى 2019 إلى انخفاض مستوى النشاط، مما يُبرز الحاجة إلى تعزيز المهارات وقدرات ريادة الأعمال في البلاد.

- تشير النتائج في الدراسات [23 – 26] إلى ضرورة تعزيز الفرص التجارية في ليبيا، حيث يمكن أن يسهم الوعي بالفرص في القطاعات الناشئة في تحفيز ريادة الأعمال. يتطلب توجيه المؤسسات الجديدة نحو هذه القطاعات دعمًا من السياسات الحكومية لتقليل المخاطر المرتبطة بالأعمال. يجب توفير بيئة مناسبة لتطوير الأفكار التجارية، وتعزيز قدرات رواد الأعمال، وتيسير دخول الشركات الناشئة إلى مجالات جديدة. حيث تعتبر الدراسات المساواة بين الجنسين عنصراً حاسمًا في التنمية الاقتصادية، لكن نقص الموارد والحقوق الأساسية يعيق دخول النساء إلى سوق العمل أو أن يصبحن رائدات أعمال. تشمل هذه القيود حقوق التنقل والملكية والحصول على الائتمان، مما قد يؤدي إلى خسارة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة تصل إلى 27% في بعض المناطق. كما أن احتمالات أن تصبح النساء في سن العمل رائدات أعمال أقل بعشر مرات مقارنة بالرجال، حيث كانت نسبة رائدات الأعمال 1.0% في عام 2012 مقابل 10.5% من الرجال. وتشكل النساء حوالي 4.2% من العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل، مما يعكس تمثيلًا منخفضًا مقارنة بالرجال (34.0%). يعود جزء من هذا التمثيل المنخفض إلى انخراط النساء في وظائف القطاع العام. وفقًا لبيانات GEM لعام 2013، كانت الفجوة بين الجنسين في معدلات ريادة الأعمال في ليبيا أكبر من العديد من الدول الأخرى، حيث كانت 7.2% فقط من النساء البالغات رائدات أعمال في مرحلة مبكرة، مقابل 15.0% من الرجال. تواجه النساء في ليبيا تحديات تشمل نقص الفرص التعليمية والتقنية، والدعم، والوصول إلى رأس المال، وصعوبة التوازن بين متطلبات الأسرة والعمل.
- أوضحت الدراسات [27 – 28] أن محدودية الوصول إلى الموارد الاقتصادية تُعتبر عاملاً مقيداً لريادة الأعمال النسائية في ليبيا. تشير البيانات إلى أن أكثر من نصف النساء المتزوجات حالياً أو سابقًا ليس لديهن مدخرات مالية، و64% لا يملكن أشياء ذات قيمة مثل السيارات أو المجوهرات، و12% فقط يمتلكن أراضٍ أو شقق. هذه الظروف تجعل النساء في موقف غير مؤاتٍ لبدء أعمالهن التجارية وتأمين الضمانات اللازمة للتمويل ولسد الفجوة بين الجنسين في ريادة الأعمال، يجب تنفيذ سياسات تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، مع تركيز خاص على دعم

ISSN : 2410-1818

ريادة الأعمال لدى النساء. حدد رواد الأعمال الليبيون في تقرير التنافسية العالمية 2014-2015 العوامل الستة الأكثر إشكالية لممارسة الأعمال، وهي: عدم استقرار الحكومة، والحصول على التمويل، وقلة التعليم، والبيروقراطية غير الفعالة، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد وتعكس هذه العوامل التحديات التي تواجه شركات القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني من ارتفاع تكلفة الحصول على معلومات السوق وصعوبة تأمين التقنيات المتقدمة. كما تتجنب البنوك إقراض القطاع الخاص، مما يؤدي إلى مشكلات في الحصول على التمويل. يتفاقم عدم تناسق المعلومات بين المقرضين والعملاء بسبب غياب وكالة ائتمان ليبية، مما يزيد من صعوبة الحصول على القروض المصرفية نتيجة انخفاض حقوق الملكية لدى الليبيين.

- ركزت الدراسات [29 – 30] على التحديات التي تواجه الشركات الليبية. في عام 2011، كانت التحديات الرئيسية تتمثل في الحصول على الأراضي، وعدم اليقين التنظيمي، والحصول على التمويل. بحلول عام 2019، تحولت هذه التحديات إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والفساد، مما زاد من صعوبة العمليات التشغيلية ومشكلات النمو حيث أبرمت ليبيا العديد من اتفاقيات الوصول التفضيلي والتجارة الحرة، مما يشير إلى إمكانات تجارية متزايدة وتوسيع أسواق المبيعات لرواد الأعمال الليبيين. ومع ذلك، تظل التكاليف المرتفعة لبدء مشروع تجاري عقبة مقارنة بالدول الأخرى، مما يتطلب تحسين العمليات وتطوير العاملين ومن المهم أن يفهم كل موظف كيف يتناسب عمله مع أهداف المنظمة، مما يستدعي قياس النتائج باستخدام مؤشرات محددة و يتطلب ذلك استخدام أدوات علمية حديثة للتحليل الإداري لضمان تحقيق الأهداف بكفاءة على المدى القصير والطويل.
- تشير الدراسة [31] إلى أن النمو في القوى العاملة في ليبيا بعد احداث 2011م كان ملحوظًا، حيث تقدمت 70% من 4200 شركة جديدة مسجلة في طرابلس للحصول على تراخيص استيراد وتصدير في عام 2012، مما خلق بين 5000 إلى 10000 فرصة عمل جديدة في بنغازي ومصراتة. يُتوقع أن يصبح قطاع البناء مصدرًا رئيسيًا للتوظيف في المدى المتوسط، حيث يوظف حاليًا حوالي 35 ألف ليبي، رغم أن النمو سيكون معتدلاً على المدى القصير بسبب تعليق المشاريع الحكومية وتظهر البيانات أن من بين 12 ألف مشروع بناء بدأ قبل الانتفاضة، تم الانتهاء من 400 مشروع فقط في عام 2012. يُحتمل أن تسهم استراتيجيات التنمية الوطنية في تعزيز النمو على المدى الطويل، خاصة إذا تمكنت أنظمة التدريب المهني من استبدال العمالة الأجنبية ويُتوقع أيضًا أن يسهم قطاع التصنيع بشكل كبير في خلق فرص العمل، حيث يوظف حوالي 50 ألف ليبي. على الرغم من التحديات، أفادت 75% من الشركات بأنها متفائلة بشأن النمو، خاصة في قطاعات الخدمات مثل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات ومع ذلك، تواجه الشركات الصغيرة في القطاع الخاص صعوبات في الاحتفاظ بالعمال، حيث 52% منها تجد

ISSN : 2410-1818

صعوبة في ذلك مقارنة بـ25% في الشركات المملوكة للدولة. كما أبلغت نسبة أعلى من الشركات في قطاع الخدمات عن صعوبة الاحتفاظ بالموظفين.

النتائج والمناقشة

تتشارك كلا من ليبيا وجمهورية بيلاروسيا في وجود خلل بارز في بيئتهما الاقتصادية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. في بيلاروسيا، ظهرت اضطرابات رئيسية في التنمية الاقتصادية، خصوصًا في المجالات النقدية والمالية، نتيجة للضغوط الناتجة عن الأزمات المالية العالمية. أما في ليبيا، فإن التقلبات في أسعار الطاقة تُعد السبب الرئيسي وراء الأزمات المحتملة التي تواجه البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تعاني ليبيا حاليًا من حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب أزمة السلطة القائمة في الجدول رقم (1) ملخص لملامح نماذج التنمية الاقتصادية في ليبيا وجمهورية بيلاروسيا

جدول 1 - ملامح نماذج التنمية الاقتصادية في ليبيا وجمهورية بيلاروسيا ، ملاحظة - المصدر: تطوير الباحثين على أساس [9 – 15]

عناصر النموذج	ليبيا	بيلاروسيا
نوع الاقتصاد/ التصنيف الدولي	الاقتصاد المعتمد على الموارد / الاقتصاد الثامن والسبعون من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية	دولة صناعية ذات قطاع زراعي متطور / الاقتصاد رقم 67 من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية).
السياسة الاجتماعية والاقتصادية	ضعيف بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراعات العسكرية المتكررة.	ممثلة في العديد من البرامج الحكومية لدعم الأسر الشابة والمعاقين وما إلى ذلك.
الاستثمارات	غائبة عمليا (برامج تمويل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي).	متنوعة مع احتمالات التحسين (المستثمرون الرئيسيون هم الصين وروسيا).
الابتكار	وتتركز برامج التنمية المبتكرة في قطاعات الطاقة (قطاع النفط والغاز) وبناء بنية تحتية فعالة لإمدادات المياه لمناطق البلاد.	- يتم تنفيذ المرحلة الثانية من التطوير الابتكاري بناءً على مفهوم برنامج الدولة للتنمية المبتكرة للفترة 2016-2020 وبرامج الدولة للتنمية المبتكرة. - نفقات البحث والتطوير في عام 2019 - 0.21٪ من الناتج المحلي

ISSN : 2410-1818

		الإجمالي. بلغت حصة صادرات المنتجات المبتكرة في عام 2019 حوالي 35.6٪.
مناخ الأعمال	غير فعال مع وجود احتمالات للتحسين. إجمالي الضرائب - 19. معدل ضريبة الأرباح - 32.6٪.	متوسط مع احتمالات التحسين. إجمالي الضرائب - 7. معدل ضريبة الدخل 18٪.
الهيكل التكنولوجي	الهيكل التكنولوجي الثالث.	النموذج التكنولوجي الثالث مع آفاق للتحسين.
البنية التحتية والنقل	1. مستخدمو الإنترنت - 21.76 لكل 100 شخص؛ 2. تغطية شبكة الهاتف المحمول - 98٪؛ 3. جودة الطريق - 2.11 (7 مرتفع)؛ 4. جودة البنية التحتية للسكك الحديدية - 1.3؛ 5. جودة البنية التحتية للموانئ - 2.56؛ 6. جودة البنية التحتية للنقل الجوي - 2.42.	1. مستخدمو الإنترنت - 82.3 لكل 100 شخص؛ 2. تغطية شبكات الهاتف المحمول - 100٪؛ 3. جودة الطريق - 5.2 (7 عالية)؛ 4. جودة البنية التحتية للسكك الحديدية - 4.1؛ 5. جودة البنية التحتية للموانئ - 2.6؛ 6. جودة البنية التحتية للنقل الجوي - 4.9.

تعتبر العمليات الاقتصادية الحالية نتيجة للضعف الهيكلي الذي يعاني منه اقتصاد كل من ليبيا وبيلاروسيا، مما يستدعي إجراء إعادة هيكلة جذرية في القطاع المالي والشركات والقطاع العام. عند مقارنة معايير الاقتصاد الكلي للبلدين، يمكننا ملاحظة اختلافات واضحة في الديناميكيات وطبيعة تطورها.

منذ عام 2000، حققت ليبيا تقدمًا ملحوظًا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة فرص العمل والدخل وجعلها واحدة من أعلى الدول في العالم من حيث الدخل. ومع ذلك، فإن تزايد نقاط الضعف الاقتصادية والظروف الخارجية الصعبة قد أثر سلبًا على هذه المكاسب. وفقًا لترتيب دول العالم حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، تحتل ليبيا المرتبة 84، بينما تأتي بيلاروسيا في المرتبة 88. كما شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا انخفاضًا

ISSN : 2410-1818

كبيرًا ، حيث تراجع من 29,895 دولارًا أمريكيًا في عام 2010 إلى 15,803 دولارًا أمريكيًا في عام 2019 ، وفقًا لمؤشر تعادل القوة الشرائية (جدول 2).

الجدول 2 - ديناميات متوسط مؤشرات الاقتصاد الكلي السنوية لتنمية ليبيا وجمهورية بيلاروسيا للفترة 2000-2019 ، ملحوظة – المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [16 – 17].

المؤشرات	2000	2005	2010	2015	2019
ليبيا					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي	23,987	18,044	29,895	12,220	15,803
الاحتياطيات، مليار دولار أمريكي	41,88	13,73	106,14	77,65	84,66
رصيد الحساب الجاري، % من الناتج المحلي الإجمالي	31,57	16,38	22,47	-33,57	21,43
بيلاروسيا					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي	5,808	9,642	15,349	18,041	19,943
الدين الخارجي، % من الناتج المحلي الإجمالي	20,66	17,57	50,64	70,9	66,58
رصيد الحساب الجاري، % من الناتج المحلي الإجمالي	-3,6	1,52	-14,47	-3,24	-1,85

تواجه ليبيا بشكل مستمر مخاطر سياسية نتيجة لعوامل زعزعة الاستقرار الناجمة عن التدخلات الخارجية في مجالاتها الاقتصادية والسياسية والإعلامية منذ عام 2011. تعكس سياسة القيادة في ليبيا اهتمامًا بالمصالح المؤسسية للمجموعات المالية والصناعية الفردية، متجاهلة المصلحة الوطنية العامة. من جهة أخرى، تتزايد حدة المواجهة السياسية في جمهورية بيلاروسيا خلال فترات الحملات الانتخابية وتستمر حتى بعد الانتخابات. كما أن مشكلة أمن الطاقة لا تزال قائمة في بيلاروسيا، حيث تفتقر البلاد إلى شروط تنافسية ملائمة للأعمال. على الرغم من أن ليبيا تمتلك

ISSN : 2410-1818

احتياطيات من المعادن المختلفة، بما في ذلك النفط والغاز، إلا أن صناعة المعالجة لا تزال ضعيفة التطور. وتستمر صناعة النفط في كونها العمود الفقري للاقتصاد الليبي (شكل 1).

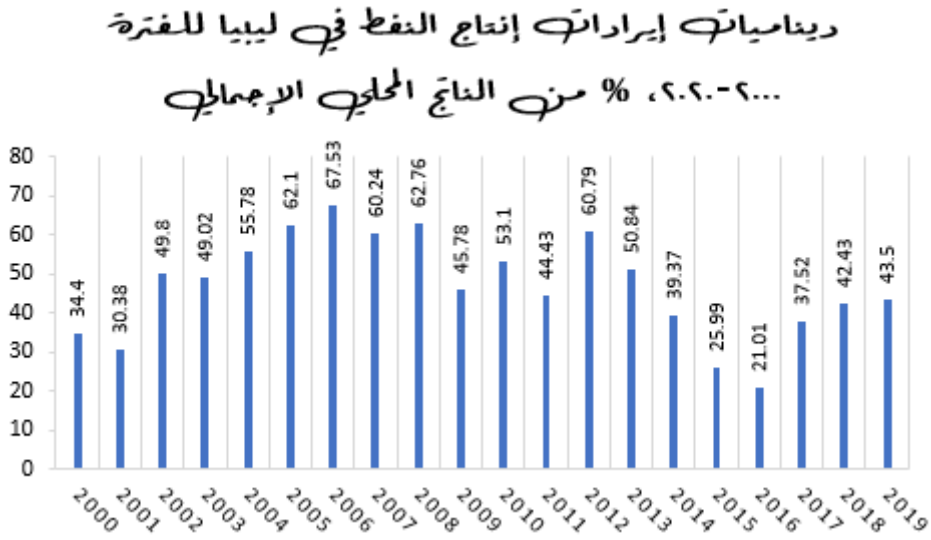

الشكل 1. - ديناميات الإيرادات من إنتاج النفط في ليبيا للفترة 2000-2020، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ملاحظة - المصدر: تطوير الباحثين استنادا إلى [16].

تتجلى الآلية الاقتصادية من خلال عوامل التوزيع، مثل توزيع موارد الإنتاج بين الصناعات والمؤسسات ومناطق البلاد، وتنظيم توزيع الدخل بين الكيانات الاقتصادية في المجتمع، وتوزيع الدخل القومي بين مختلف شرائح السكان.

تتميز ليبيا بوفرة إمكانيات المواد الخام مقارنة بجمهورية بيلاروسيا. ومن المرجح أن تؤدي أسعار الغاز المنخفضة إلى أزمة اقتصادية طويلة الأمد. كما تأثرت جهود الحكومة الليبية للإصلاح سلبًا بسبب ارتفاع عدد حالات فصل الموظفين الحكوميين منذ محاولة الانقلاب عام 2011، وتباطؤ الاستثمار الأجنبي نتيجة سلسلة من الهجمات الإرهابية بين مارس 2016 ويناير 2019. بالإضافة إلى ذلك، يتأثر النمو الاقتصادي في ليبيا بتداعيات الحرب في سوريا وتباطؤ النمو في أوروبا.

على مدار معظم الفترة منذ عام 2011، واصلت ليبيا التركيز على الإصلاحات الطموحة في مجالات متعددة، مستهدفة الفئات الضعيفة والمناطق المحرومة. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تباطؤًا في وتيرة الإصلاح، مما يهدد بتقويض بعض المكاسب المكتسبة. كما تواجه البلاد رياحًا معاكسة كبيرة نتيجة ضعف العلاقات مع بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين، والتوترات الجيوسياسية المستمرة في المنطقة، والتوترات التجارية العالمية، والمخاوف من الركود العالمي.

ISSN : 2410-1818

تلعب عوامل التوزيع دورًا حاسمًا في قدرة النظام الاقتصادي على النمو وكفاءته. فالقدرة على زيادة الإنتاج، التي توفرها العوامل المباشرة، لا تكفي لتوسيع حجم الإنتاج بمعدل يتماشى مع فرص النمو المتاحة. من الضروري توزيع الموارد بطريقة تتيح استخدامها بفعالية لتحقيق أقصى إنتاج ممكن، ويتم تحقيق ذلك بشكل أساسي عبر السوق، وفي الحالات التي يفشل فيها السوق، من خلال تدخل الدولة.

كما أن طريقة توزيع الإيرادات تعد مهمة لتحقيق إمكانات النمو الاقتصادي في ليبيا. لا تؤدي الدولة هذه المهمة إلا من خلال تحفيز العمال على زيادة إنتاجيتهم. بعبارة أخرى، لكي ينمو الاقتصاد بمعدلات تتماشى مع إمكاناته، يجب أن ينمو دخل أصحاب عوامل الإنتاج بمعدل يتساوى مع معدل نمو إنتاجيتهم. وإذا كانت الزيادة الطفيفة في الدخل القومي مصحوبة بتدهور كبير في توزيعه، فإن غالبية السكان لن يشعروا بتحسن في النمو الاقتصادي، لأن رفاهيتهم ستظل على حالها أو قد تسوء.

تواجه ليبيا أيضًا تحديات كبيرة في مجال تنمية رأس المال البشري، حيث تتراجع جودة التعليم، وقد عانى الاقتصاد من عدة صدمات. لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة للغاية، كما أن تدفق اللاجئين السوريين يضغط على الخدمات العامة التي تعاني بالفعل من الإجهاد (شكل 2).

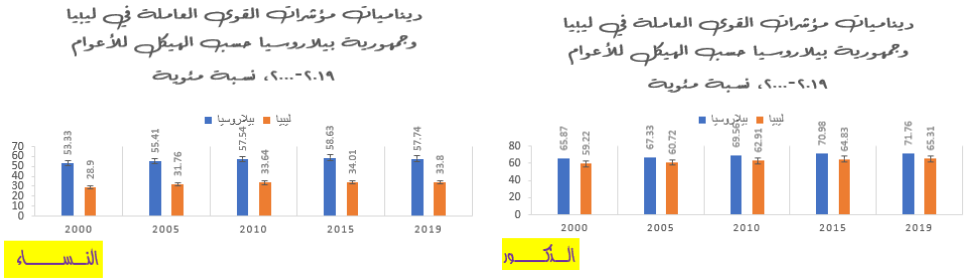

الشكل 2. - ديناميكيات مؤشرات القوى العاملة في ليبيا وجمهورية بيلاروسيا حسب الهيكل للفترة 2000-2019، ٪؛ ملاحظة - المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [16 – 17].

وفقًا للشكل 2 ، تظل نسبة النساء الناشطات اقتصاديًا في ليبيا منخفضة نسبيًا مقارنة بجمهورية بيلاروسيا، حيث تبلغ حوالي 34٪. ويعود ذلك إلى الجوانب الثقافية المتعلقة بتطور المجتمع التركي وتشكيل الحياة بناءً على المفاهيم الدينية. بالإضافة إلى ذلك، هناك اختلافات ملحوظة في المستوى الكمي والنوعي لموارد العمل (الشكل 3). من الجدير بالذكر أن عدد سكان ليبيا في عام 2019 بلغ 6.3 مليون نسمة، بينما بلغ عدد سكان جمهورية بيلاروسيا 9.4 مليون نسمة.

ISSN : 2410-1818

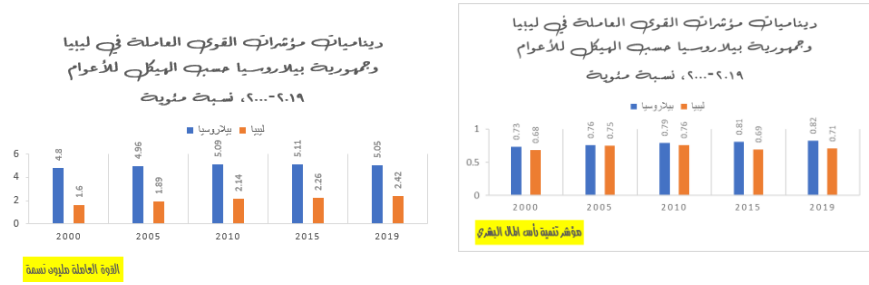

الشكل 3. – ديناميكيات مؤشرات القوى العاملة في ليبيا وجمهورية بيلاروسيا حسب الهيكل للفترة 2000-2019، ملاحظة – المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [16 – 17].

في الوقت نفسه، إذا حكمنا من خلال ديناميات إنتاجية العمل في كلا البلدين، فإن جمهورية بيلاروسيا لديها مشكلة في هذا الشأن (الشكل 4).

الشكل 4. - ديناميكيات مؤشرات القوى العاملة في ليبيا وجمهورية بيلاروسيا حسب الهيكل للفترة 2000-2019، ملاحظة - المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [16 – 17].

تتحدد قضايا انخفاض مستوى إنتاجية العمل في جمهورية بيلاروسيا بالاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز في ليبيا، بينما تتركز في بيلاروسيا على قطاع الخدمات الصناعية. لذلك، من الضروري النظر في هذا العامل بشكل أعمق عند دراسة ديناميكيات إنتاجية العمل في كلا البلدين. على عكس ليبيا، تعاني جمهورية بيلاروسيا من عجز مزمن في التجارة الخارجية؛ ففي عام 2019، بلغت قيمة الصادرات 41.91 مليار دولار، مما يمثل زيادة بنسبة 42.6٪ مقارنة بعام 2010، بينما بلغت الواردات 42.21 مليار دولار، بزيادة قدرها 14.3٪ عن نفس العام (الجدول 3).

ISSN : 2410-1818

الجدول 3 - ديناميات مؤشرات التصنيفات العالمية لليبيا وجمهورية بيلاروسيا للأعوام 2000-2019، ملاحظة – المصدر: تطوير الباحثين استنادا إلى [16].

المؤشرات	2000	2005	2010	2015	2019
ليبيا					
مؤشر الحرية الاقتصادية	34,7	32,8	40,2	-	-
المؤشر العالمي لريادة الأعمال	-	-	-	31,0	16,6
سهولة ممارسة الأعمال التجارية	-	-	-	32,6	32,7
بيلاروسيا					
مؤشر الحرية الاقتصادية	41,3	46,7	48,7	49,8	57,9
المؤشر العالمي لريادة الأعمال	4,89	-	5,59	-	-
سهولة ممارسة الأعمال التجارية	-	-	-	68,73	74,35

ترتبط المشاكل الهيكلية في اقتصادات كلا البلدين بعدة عوامل، تشمل:

- انخفاض حاد في الصادرات نتيجة التغيرات في أسعار الطاقة وتقلبات الظروف العالمية؛
- نقص في نظام قطاع الشركات داخل الاقتصاد، بالإضافة إلى الأرصدة المالية الضعيفة جدًا في قطاعي البنوك والشركات؛
- هيمنة كبيرة للديون قصيرة الأجل في هيكل الدين الخارجي.

في ليبيا، تتأثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير بالديناميات العسكرية والسياسية. في الآونة الأخيرة، أدت حادثتان رئيسيتان إلى نتائج اقتصادية ملحوظة: الهجوم على طرابلس في عام 2019 وإغلاق الموانئ ومحطات النفط الرئيسية في يناير 2020. يمثل هذان الحدثان معًا أخطر أزمة سياسية واقتصادية وإنسانية تواجهها ليبيا منذ عام 2011. بالإضافة إلى ذلك، ساهم انخفاض أسعار النفط في تقليص عائدات إنتاج النفط من الحقول المتبقية، بينما يهدد انتشار جائحة كوفيد-19 مستقبل البلاد. ومن الواضح أن الليبيين يواجهون صدمة رباعية تهدد رفاهيتهم الأساسية.

غالبًا ما تؤدي حالات الصراع إلى نقص في المعلومات المنهجية حول ظروف العمل. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أنه في حالة حدوث صدمات متكررة وكبيرة، قد تظهر المؤشرات الاقتصادية تقلبات ملحوظة. على سبيل المثال، بلغ إجمالي الناتج المحلي حوالي 52.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019، ومن المتوقع أن ينخفض بنحو 41٪ في عام 2020.

ISSN : 2410-1818

نتيجة لذلك، تتقلب العديد من المؤشرات التي عادة ما يتم تحليلها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير على مدى سنوات متعددة. ونظرًا للافتقار الشديد لليقين حول المستقبل، تمتنع هذه المذكرة عن التنبؤ بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بطريقة استشرافية.

تتيح الأساليب العلمية والمنهجية للتحليل الإداري تحديد مدى توافق الموارد والقدرات الداخلية للأعمال الليبية مع مهمتها الاستراتيجية. وتعتمد فرص الموارد لتحقيق أهداف ريادة الأعمال ليس فقط على توافر رأس المال الأولي والأفكار التجارية، بل أيضًا على توافر عوامل الإنتاج.

إن الهيكل الحالي لموارد الأعمال في ليبيا، الذي يؤثر على نجاح السوق، يتمثل في أن الحصة الكبرى منها تتكون من "موارد فكرية غير مرئية" مقارنة بالموارد المادية. تُعد الموارد الفكرية (مثل المعرفة والمهارات والعلامات التجارية ونماذج الأعمال) من العوامل الحاسمة في نجاح هياكل الأعمال مقارنة بالموارد المادية. ومع أن الموارد الإنتاجية المادية (مثل الأصول الثابتة والأدوات) تعطي في المرحلة الحالية الأولوية للموارد البشرية (عوامل العمل) من حيث الأهمية، فإن هناك تحولًا تدريجيًا في إدارة العمليات التجارية: من إدارة استخدام موارد العمل بناءً على التسلسل الهرمي (الوظيفي) إلى التركيز على العمليات، مما يحول الاهتمام من قياس نتائج عمل الموظف الفردي إلى قياس نتائج العمليات بشكل عام.

تشير بيانات رصد ريادة الأعمال العالمية (GEM) إلى أن الوضع الحالي في ليبيا قد تدهور بشكل كبير نتيجة الصراع الأخير. في عام 2013، احتلت ليبيا المرتبة 23 من بين 67 دولة تم دراستها من حيث نشاط ريادة الأعمال الناشئ، والمرتبة 32 في ملكية الأعمال الجديدة، بينما جاءت في المرتبة 63 من حيث ملكية الأعمال القائمة.

تشير الإحصاءات إلى أن 6.6٪ من السكان البالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عامًا) حاولوا فتح مشروع تجاري جديد، و4.7٪ منهم كانوا يمثلون هياكل أعمال شابة، في حين أن 3.4٪ فقط كانوا مشاريع تجارية قائمة تعمل لأكثر من 42 شهرًا، وهو ما يعد أقل بكثير من متوسط النسبة في الاقتصادات الموجهة (شكل 5).

تعتبر ريادة الأعمال ظاهرة جديدة نسبيًا في ليبيا، حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع البالغين الذين شاركوا في النشاط الريادي فعلوا ذلك بعد يناير 2010. من بين هؤلاء، كان 58٪ من رواد الأعمال الناشئين الذين كانوا يسعون لبدء مشروع جديد في عام 2012. في المقابل، فقط 23٪ من جميع البالغين المشاركين في أي نشاط ريادي استمروا في هذا النشاط لأكثر من ثلاث سنوات ونصف.

تشير هذه النتائج إلى وجود تحديات كبيرة تواجه ريادة الأعمال في ليبيا، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما يؤثر سلبًا على القدرة على تأسيس ونمو المشاريع التجارية. من

ISSN : 2410-1818

الواضح أن تعزيز بيئة الأعمال ودعم رواد الأعمال أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

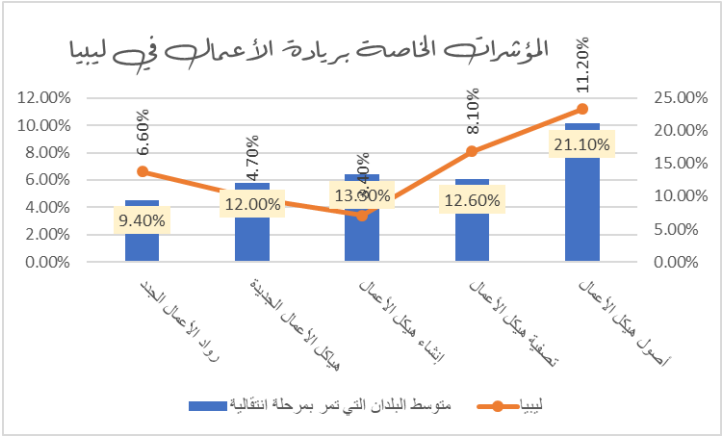

الشكل 5. - مؤشرات نشاط ريادة الأعمال في ليبيا، ملاحظة - المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [22].

ولوحظ أعلى مستوى لنشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة في الفئة العمرية 18-24 عامًا، مما يشير إلى أن الشباب أكثر احتمالًا إلى حد ما لتطوير أعمالهم الخاصة مقارنة بالفئات العمرية الأكبر سناً (الشكل 6).

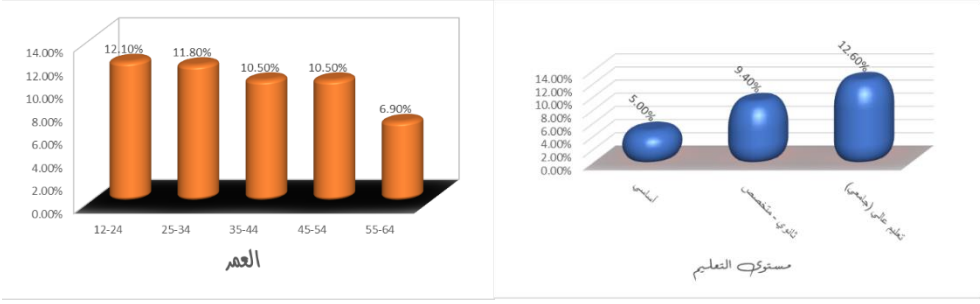

الشكل 6 – تقييم مستوى نشاط ريادة الأعمال في ليبيا حسب العمر ومستوى التعليم، ملاحظة – المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [22].

تظهر البيانات أن الفجوة بين ليبيا والدول التي تمر بمرحلة انتقالية كبيرة، خاصة بالنسبة لأصحاب الأعمال، حيث تبلغ نسبة أصحاب الأعمال في ليبيا 3.4٪ مقارنة بـ 13.3٪ في تلك الدول. يشير التقرير العالمي لرصد المشاريع لعام 2013 إلى أن قاعدة أصحاب الأعمال في ليبيا ضعيفة للغاية، حيث يمتلك 8٪ فقط من البالغين شركات جديدة أو قائمة، مقارنة بمتوسط 25٪ في الاقتصادات المتقدمة.

ISSN : 2410-1818

كما أن معدل نشاط ريادة الأعمال الناشئ منخفض نسبيًا ، رغم أنه أعلى من معدل أصحاب الأعمال الجدد.

في معظم البلدان التي تم قياسها بواسطة المؤشر العالمي لريادة الأعمال، تكون أعلى معدلات النشاط في الفئة العمرية 25-34 عامًا. في ليبيا ، يرتفع معدل نشاط ريادة الأعمال المبكر بالتوازي مع التحصيل العلمي وزيادة الدخل، كما هو الحال في بلدان حركة شرق المتوسط. تشير هذه النتائج إلى وجود أهداف ديموغرافية محتملة لتعزيز مهارات وقدرات ريادة الأعمال.

ومع ذلك، يبلغ معدل خروج الأعمال 8.1٪، وهو معدل مرتفع مقارنة بمؤشرات النشاط التجاري الأخرى، حيث حصلت سبع دول فقط على درجات أعلى في هذا السياق. عادةً ما يتوقف رواد الأعمال عن العمل في مشاريعهم إذا لم تكن مربحة أو إذا واجهوا صعوبات في الحصول على التمويل. في حالة ليبيا ، قد تؤثر عوامل إضافية مثل عدم اليقين السياسي، والمخاوف الأمنية، وتدمير البنية التحتية ، وتعطيل الوصول إلى الأسواق.

إذا زاد عدد رواد الأعمال الذين يغادرون الشركات القائمة بدلاً من محاولة تأسيس شركات جديدة، سيتفاقم انخفاض نمو قاعدة رواد الأعمال. على الرغم من ذلك، يظهر السكان البالغون في ليبيا تصورات إيجابية تجاه ريادة الأعمال، حيث يرى حوالي 85٪ منهم أن ريادة الأعمال خيار مهني جيد ، ويعتقدون أن رواد الأعمال يحظون بمكانة عالية في المجتمع.

ومع ذلك، يعاني هؤلاء الأفراد من نقص الثقة بالنفس، حيث يقل إدراكهم لفرص بدء مشروع تجاري وقدرتهم على إدارته، ويعانون من خوف كبير من الفشل. يعتقد أقل من 60٪ من البالغين الليبيين أنهم يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لبدء وإدارة مشروع تجاري، مقارنة بمتوسط 70٪ في الدول الأخرى. كما أن أقل من نصفهم يرون فرصًا جيدة لبدء مشروع تجاري في الأشهر الستة المقبلة، وهو ما يقل عن متوسط 60٪ في اقتصادات عوامل الإنتاج. بالنسبة لثلث الليبيين، يمنعهم الخوف من الفشل من بدء مشروع تجاري حتى لو رأوا فرصًا جيدة، وهو ما يشير إلى تحديات كبيرة أمام نمو ريادة الأعمال في البلاد.

إذا نظرنا إلى ديناميكيات مؤشر ريادة الأعمال العالمي في ليبيا للفترة 2015-2019، فإن هذه البيانات تؤكد فقط استنتاجات العلماء حول انخفاض مستوى نشاط ريادة الأعمال (الشكل 7).

ISSN : 2410-1818

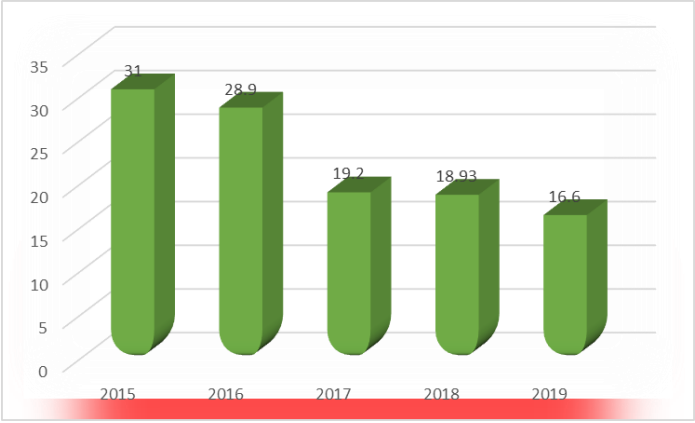

الشكل 7. - المؤشر العالمي لريادة الأعمال في ليبيا في 2015-2019. ملحوظة - المصدر: تطوير الباحثين على [32].

تشير هذه النتائج إلى ضرورة بذل جهود متزايدة لتعزيز الفرص التجارية المتاحة للجمهور. يمكن أن يسهم الوعي العام بالفرص المتزايدة في القطاعات الناشئة في تحفيز وتيرة ريادة الأعمال الناشئة. ومع ذلك، يجب أن يترافق توجه المؤسسات الجديدة نحو القطاعات النامية بسياسات حكومية تهدف إلى تقليل مخاطر الأعمال. يتطلب ذلك خلق بيئة مواتية لتطوير وتنفيذ أفكار الأعمال من قبل رواد الأعمال المحتملين، وتسهيل دخول الشركات الناشئة إلى مجالات جديدة، وبناء قدرات تنظيم المشاريع، ودعم الأعمال التجارية ومصادر التمويل.

تعد المساواة بين الجنسين عاملاً حيويًا في التنمية الاقتصادية ونمو الأعمال في ليبيا. إلا أن نقص الموارد والحقوق الأساسية يمنع النساء من دخول سوق العمل أو أن يصبحن رائدات أعمال. تتضمن هذه القيود قيودًا على حقوق التنقل والملكية والميراث والحصول على الائتمان. تشير التقديرات إلى أن الفجوة بين الجنسين في سوق العمل تؤدي إلى خسارة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض المناطق بنسبة تصل إلى 27٪.

يمكن أن يؤدي توفير فرص أكبر للنساء لكسب الدخل والسيطرة عليه، بالإضافة إلى سد فجوة الأجور بين الجنسين، إلى دعم التنمية الاقتصادية بشكل أوسع. كما أن تحقيق المساواة في الوصول إلى الموارد الإنتاجية من شأنه أن يعزز إنتاجية المؤسسات المملوكة للنساء، مما يساهم في زيادة كبيرة في الناتج.

تقل احتمالات أن تصبح النساء في سن العمل في ليبيا رائدات أعمال بمعدل عشرة أضعاف مقارنة بالرجال. في عام 2012، كان حوالي 1.0٪ فقط من النساء العاملات رائدات أعمال، مقارنة بـ 10.5٪ من الرجال. تشكل النساء حوالي 4.2٪ من إجمالي العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب

ISSN : 2410-1818

الأعمال، وهو رقم منخفض جدًا مقارنة بـ 34.0٪ من الرجال. أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض تمثيل النساء بين رواد الأعمال هو أن معظم النساء العاملات مشغولات في وظائف القطاع العام.

تظهر بيانات GEM الخاصة بليبيا لعام 2013 أن هناك فجوة بين الجنسين في معدلات ريادة الأعمال أكبر من العديد من البلدان الأخرى، حيث كانت 7.2٪ فقط من النساء البالغات من رواد الأعمال في مراحل مبكرة مقارنة بـ 15.0٪ من الرجال البالغين.

يمثل النساء الليبيات مصدرًا غير مستغل لإمكانات ريادة الأعمال في الاقتصاد. ومع ذلك، يواجهن تحديات محددة، مثل نقص الفرص التقنية والتعليمية، والدعم، والوصول إلى رأس المال، وفرص النمو، بالإضافة إلى صعوبة التوفيق بين متطلبات الحياة الأسرية والعمل.

تعتبر محدودية الوصول إلى الموارد الاقتصادية عاملاً مقيدًا لريادة الأعمال النسائية في ليبيا. أكثر من نصف النساء المتزوجات حاليًا أو سابقًا لا يملكن مدخرات مالية شخصية، و64٪ منهن لا يمتلكن أشياء ذات قيمة عالية مثل السيارات أو المجوهرات، بينما يمتلك 12٪ فقط منهن أراضي أو شقق. تشير هذه المعطيات إلى أن النساء يواجهن ظروفًا غير مواتية لبدء أعمالهن الخاصة وقدرتهن على تأمين ضمانات للتمويل. لسد الفجوة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال، سيكون من الضروري تنفيذ مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز ريادة الأعمال لدى النساء.

في تقرير التنافسية العالمية لعام 2014-2015، حدد رواد الأعمال الليبيون العوامل الستة الأكثر إشكالية التي تعيق ممارسة الأعمال التجارية في البلاد، وهي: عدم استقرار الحكومة، صعوبة الحصول على التمويل، قلة التعليم في القوى العاملة، البيروقراطية الحكومية غير الفعالة، عدم الاستقرار السياسي، والفساد. تعكس هذه العوامل التحديات التي تواجه شركات القطاع الخاص عمومًا، ومن المحتمل أن تكون أكثر حدة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومع ذلك، شهدت التصورات المتعلقة بأهم العقبات التي تعترض نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة تغييرات كبيرة بين عامي 2011 و2014، مما يشير إلى تطورات في كيفية إدراك رواد الأعمال للتحديات التي تواجههم (الشكل 8).

ISSN : 2410-1818

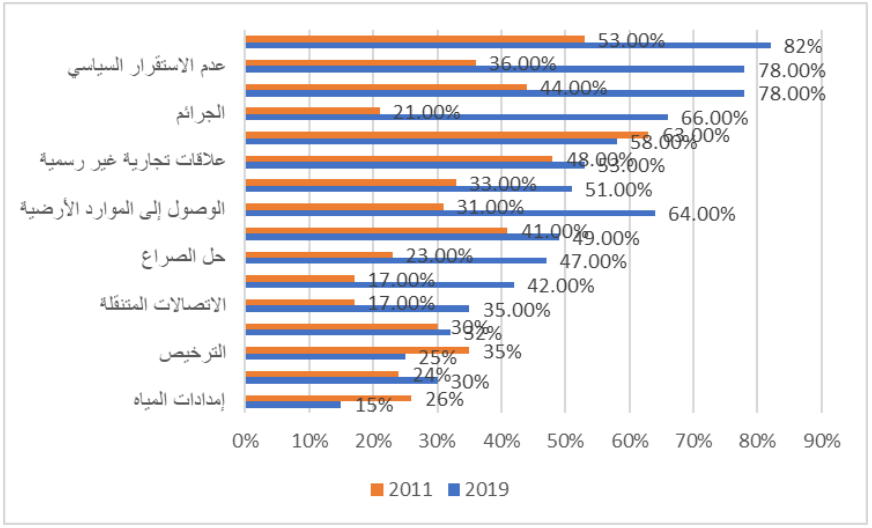

الشكل 8. - النسبة المئوية للمؤسسات التي تقيم العوائق التي تعترض الأداء والنمو على أنها "خطيرة للغاية" أو "خطيرة"، ملاحظة - المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [29].

تُعتبر تكلفة الحصول على معلومات السوق مرتفعة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعيق قدرتها على تأمين أو استخدام التكنولوجيات المتقدمة في أعمالها، ويجعلها أقل قدرة على المنافسة مع المؤسسات الأكبر حجمًا. كلما كانت الشركة أصغر، زادت صعوبة تحملها لصدمات الطلب. كما أن البنوك تُظهر ترددًا في إقراض القطاع الخاص بشكل عام، والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. يتفاقم عدم تناسق المعلومات بين المقرضين والعملاء بسبب غياب وكالة ائتمان ليبية ومصادر أخرى للمعلومات الائتمانية، بالإضافة إلى نقص الضمانات اللازمة لتأمين القروض المصرفية نتيجة لانخفاض حقوق الملكية لدى الليبيين.

في عام 2011، كانت التحديات الرئيسية تشمل الحصول على الأراضي، وعدم اليقين التنظيمي، والحصول على التمويل. ومع حلول عام 2019، أصبحت العقبات الرئيسية التي تواجه تطوير الأعمال تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، وعدم اليقين الاقتصادي الكلي، والفساد. وليس من المستغرب أن تواجه الشركات الليبية صعوبات تشغيلية ومشكلات نمو أكبر في عام 2019 مقارنة بعام 2011.

في السياق الإيجابي، أبرمت ليبيا العديد من اتفاقيات الوصول التفضيلي والتجارة الحرة، مما يعكس توسيع إمكانياتها التجارية والاقتصادية. تشمل هذه الاتفاقيات: ليبيا والمنطقة الاقتصادية المغاربية، واتحاد المغرب العربي (CAM)، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA)، والاتفاقية الثلاثية بين COMESA وEAS وSADC، والجماعة لدول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، بالإضافة إلى

ISSN : 2410-1818

الشراكة الأورومتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير)، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، وغيرها من الاتفاقيات.

تُظهر هذه الاتفاقيات إمكانية نمو الأسواق التجارية لرواد الأعمال الليبيين. ومع ذلك، يجب الإشارة أيضًا إلى التكاليف المرتفعة لبدء مشروع تجاري في ليبيا مقارنة بالدول الأخرى، مما يمثل تحديًا إضافيًا أمام رواد الأعمال (الشكل 9).

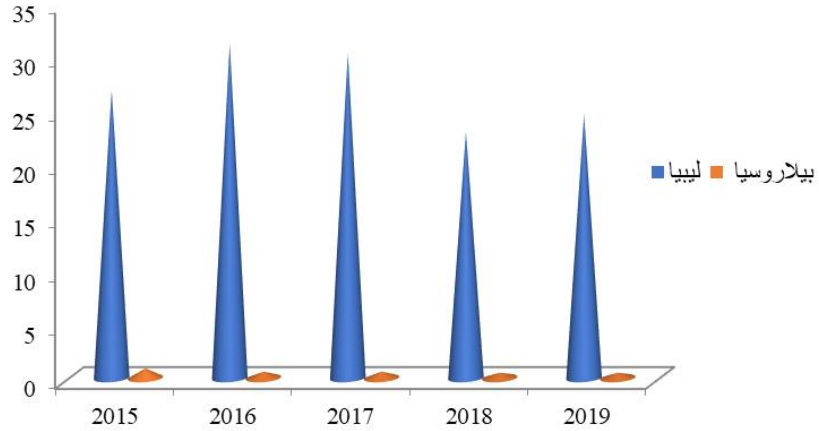

الشكل 9. – تكاليف بدء مشروع تجاري في ليبيا وجمهورية بيلاروسيا في 2015-2019، النسبة المئوية لدخل الفرد، ملاحظة – المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [16– 17].

تهدف قرارات الإدارة إلى تحسين العمليات من خلال تطوير العمال، بدلاً من استبدال الموظفين أو فرض السيطرة الإضافية عليهم عبر إدخال مديرين جدد. تتمثل الفائدة من هذا النهج في أن كل موظف يفهم كيف يتناسب عمله مع السياق العام للمنظمة.

تحدد الأولويات الاستراتيجية الأهداف العامة للمنظمة كأفكار تتطلب مواصفات محددة تتماشى مع ظروف البيئة الخارجية والداخلية. هذه الحاجة إلى المواصفات تبرز ضرورة قياس النتائج المتوقعة أو فعالية العمل باستخدام مؤشرات محددة. يمكن تتبع السلسلة التالية: الاستراتيجية (مهمة العمل) ← الأهداف (الأفكار) ← المؤشرات ← العمل الإداري التحليلي. من الواضح أن تباين أساليب اختيار المؤشرات يعتمد إلى حد ما على التغيرات في الأولويات وظهور أفكار جديدة لتحقيق أهداف العمل. تكشف عملية تحديد مهمة هيكل الأعمال وطرق تنفيذها عند بناء شجرة الأهداف عن وجهات نظر قابلة للقياس، مما يتطلب استخدام أدوات علمية حديثة للتحليل الإداري على المدى القصير والطويل.

فيما يتعلق بالدراسة حول الهيكل المتغير للقوى العاملة في ليبيا، نلاحظ أن النمو بعد الثورة كان ملحوظًا، حيث تقدمت 70٪ من 4200 شركة جديدة مسجلة في طرابلس في الأشهر الستة الأولى

ISSN : 2410-1818

من عام 2012 بطلب للحصول على تراخيص استيراد وتصدير. وقد تم خلق ما بين 5000 إلى 10000 فرصة عمل جديدة في بنغازي ومصراتة، وهما ثاني وثالث أكبر سوقي عمل في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانيات كبيرة لنمو قوي في فرص العمل في المستقبل، حيث من المتوقع أن يزيد الاستهلاك المحلي بسبب تحسن توزيع الثروة النفطية.

وعلى المدى المتوسط، يُرجح أن يصبح قطاع البناء مصدرًا هامًا للتوظيف. رغم أن هذا القطاع يوظف حاليًا حوالي 35 ألف ليبي فقط، إلا أن النمو قبل الثورة كان مرتفعًا بمعدل حوالي 26٪ سنويًا. من المتوقع أن يكون النمو معتدلاً على المدى القصير بسبب تعليق العديد من المشاريع الحكومية الكبرى حتى تستقر الأوضاع السياسية. وفقًا للجنة العامة للمشاريع، تم الانتهاء من 400 مشروع فقط من أصل 12 ألف مشروع بناء بدأ قبل الانتفاضة في عام 2012.

على المدى الطويل، قد تصبح استراتيجيات التنمية الوطنية الجديدة دافعًا رئيسيًا لقطاع البناء. إذا تمكنت أنظمة التدريب المهني من استبدال العمالة الأجنبية في المشاريع الكبيرة، فإن القدرة الاستيعابية للعمالة في هذا القطاع قد تزداد بشكل ملحوظ. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يسهم قطاع التصنيع بشكل كبير في خلق فرص العمل، حيث يوظف حوالي 50 ألف ليبي. لقد استفاد هذا القطاع من استراتيجية التنويع الحكومية، والتي من المحتمل أن تكون قد ساهمت في تحقيق نمو اسمي قوي بنحو 11٪.

تختلف المساهمات في نمو الوظائف بين المؤسسات المملوكة للدولة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حسب القطاع. في قطاع البناء، تُدار العقود الكبيرة عادةً من قبل مقاولي البناء الحكوميين مثل منظمة تطوير المراكز المدنية (ODAC) ومجلس الإسكان والاستثمار (HIB). غالبًا ما تكون الشركات التي تنفذ هذه المشاريع مرتبطة بصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESDF)، وتعمل عادةً من خلال شراكات مع شركات أجنبية كبيرة، مما يؤدي إلى توظيف عمالة أجنبية.

من المتوقع أن يأتي النمو في قطاع البناء من إنشاء شركات إنشاءات ليبية صغيرة تتعاقد على مشاريع غير حكومية أو تتعاقد من الباطن مع شركات أكبر. ومع ذلك، قد لا تقوم الشركات الكبرى بتوظيف عدد كبير من العمال بشكل مباشر، بل تركز بدلاً من ذلك على تعيين المديرين.

أما في قطاع الجملة والتجزئة، فإنه يتكون بشكل أساسي من شركات خاصة صغيرة ومتناهية الصغر وغير رسمية. يبدو أن النمو الذي شهدته هذه القطاعات بعد الثورة يتبع هذا الاتجاه، ولكن من المتوقع أن يؤثر ظهور سلاسل المتاجر الكبرى الأجنبية على هذا القطاع في المدى المتوسط.

على الرغم من عدم اليقين بشأن وتيرة التعافي الاقتصادي، أظهرت معظم الشركات توقعات إيجابية للنمو خلال السنوات المقبلة. أفادت 44٪ من الشركات بفقدان موظفيها بسبب الصراع، ومع

ISSN : 2410-1818

ذلك، أبلغت معظم الشركات في عام 2012 عن تعافيها من تداعيات الصراع، باستثناء الشركات في قطاع البناء. حيث أفاد 77٪ من الشركات في هذا القطاع أنهم لم يتعافوا على الإطلاق، تلاهم قطاع التجارة (38٪) والتصنيع (31٪) (الشكل 10).

وعلى الرغم من تأثير الصراع، كانت 75٪ من الشركات متفائلة بشأن النمو في السنوات المقبلة، خاصة في قطاع الخدمات مثل الإعلام والقانون وتكنولوجيا المعلومات وإنتاج الغذاء. اعتقدت 82٪ من الشركات أن النمو سوف يتسارع في غضون عامين، على الرغم من الصراع المستمر في عام 2014. كانت الصناعات الأكثر تفاؤلاً هي الصناعات التحويلية والخدمات، حيث أبدت 80٪ و73٪ من الشركات في هذين القطاعين تفاؤلًا على التوالي. في المقابل، ظل قطاع البناء هو الأكثر سلبية، حيث أفادت معظم الشركات بأنها تقدم عقودًا قصيرة الأجل نسبيًا، خاصة في القطاع الخاص.

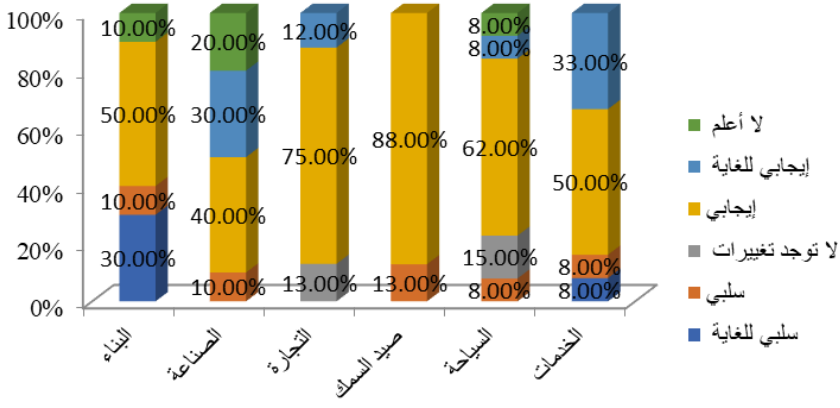

الشكل 10. – مستوى الانتعاش الاقتصادي في ليبيا فيما يتعلق بالنمو قبل الصراع حسب القطاع، ملاحظة – المصدر: تطور الباحثين بناءً على [31].

تتطلب قوانين العمل الليبية أن يكون لدى أصحاب العمل والعمال عقود عمل، إلا أن الشركات تتردد في تقديم عقود طويلة الأجل للعمال. من بين الأسباب التي ذكرتها الشركات، تبرز ضعف الإنتاجية وافتقار بعض العمال للمهارات الأساسية مثل الالتزام بالوقت والاستجابة.

تواجه الشركات الصغيرة في القطاع الخاص تحديات كبيرة في الاحتفاظ بالعمال. بشكل عام، تجد 52٪ من الشركات الخاصة صعوبة في الاحتفاظ بالمواطنين الليبيين، مقارنة بنسبة 25٪ فقط بين الشركات المملوكة للدولة (شكل 11). تعاني الشركات الصغيرة من صعوبات أكبر في هذا الجانب، حيث تبلغ نسبة الصعوبات في الاحتفاظ بالعمال 50٪ مقابل 20٪ في الشركات الأكبر، مما يعكس حزمة المزايا الأفضل والعقود الأطول التي تقدمها الشركات الكبرى.

ISSN : 2410-1818

تُظهر البيانات أيضًا أن نسبة أعلى من الشركات في قطاع الخدمات تواجه صعوبات في الاحتفاظ بالموظفين، حيث بلغت هذه النسبة 58٪. تليها قطاعات التجارة والبناء والزراعة وصيد الأسماك والضيافة، حيث بلغت النسبة في كل منها 38٪. تشير هذه النتائج إلى حاجة ملحة لتحسين بيئة العمل وتقديم مزايا تنافسية لجذب العمال والحفاظ عليهم في السوق الليبية.

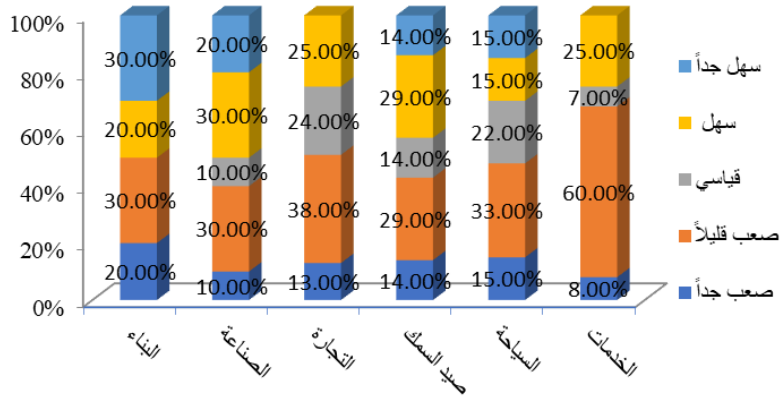

الشكل 11. – نتائج مسح حول "صعوبة الاحتفاظ بالموظفين' حسب القطاع، ملاحظة – المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [31].

وتؤدي هذه البيانات إلى تصنيف ليبيا منخفض للغاية من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية في الفترة 2019-2020. (الجدول 4).

الجدول 4 - تصنيف ممارسة الأعمال في ليبيا 2019-2020 (190 دولة)، ملاحظة - المصدر: تطوير الباحثين بناءً على [16؛ 33].

المؤشرات	2019	2020
تسجيل الأعمال	73,6	73,1
الحصول على رخصة البناء	0	0
الوصول إلى الكهرباء	59,1	59,0
تسجيل الملكية	0	0
الحصول على قرض	0	0
حماية المستثمرين الأقلية	18	18
الضرائب	63,6	63,6
التجارة الخارجية	64,7	64,7
إنفاذ العقود	48,4	48,4
حل الإعسار	0	0
المجموع	**32.7 (المركز 186)**	**32.7 (المركز 186)**

ISSN : 2410-1818

من المرجح أن يأتي نمو العمالة في ليبيا على المدى القصير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتم تحقيق التنويع الاقتصادي وإصلاح التوظيف في القطاع العام. ولتفعيل هذا النمو، سيكون هناك حاجة ملحة لإصلاحات تهدف إلى خلق فرص عمل في القطاع الخاص، تتمثل في:

- تسريع عملية التنويع الاقتصادي،
- تطوير قوة عاملة قادرة على المنافسة وماهرة،
- تحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم العمل.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لإجراء تقييم شامل وفوري للتوظيف في القطاع العام، وذلك لوضع استراتيجية لإصلاح تدريجي على المدى القصير إلى المتوسط. سيساعد هذا النهج المتسق ذو الشقين على تحويل سوق العمل، مما يعزز النتائج ويعزز النمو المستدام لقوى عاملة مستقرة ومنتجة. لتحسين أجندة الإصلاح، ينبغي إجراء تقييم دقيق لسوق العمل، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على مؤسسات سوق العمل، بالإضافة إلى تفضيلات ومهارات الباحثين عن عمل، والعوامل الأساسية التي تؤثر على خلق فرص العمل من منظور أصحاب العمل.

بشكل عام، أعربت الشركات عن شعورها بأن دورات أعمالها بدأت تعود إلى طبيعتها، حيث كان لاضطرابات الإنتاج خلال الصراع تأثير إيجابي على النمو على المدى القصير والطويل. وقد كان هذا التفاؤل مشتركًا بين جميع القطاعات باستثناء قطاع البناء، الذي يُعتقد أنه يواجه صعوبات كبيرة بسبب توقف العديد من المشاريع الحكومية الكبرى. القطاعات الاقتصادية الستة التي تمثل غالبية فرص العمل في القطاع الخاص تشمل البناء والضيافة والتجارة والزراعة والخدمات والتصنيع. أفادت العديد من الشركات بأنها توظف عمالة ليبية مع تعيين عدد قليل من العمال الأجانب، سواء المهرة أو غير المهرة، لتلبية احتياجاتها من العمالة.

ومع ذلك، لا يمكن الاعتماد على الحجم الحالي للقطاع الخاص لتوليد العدد الكافي من الوظائف اللازمة لمكافحة البطالة في ليبيا. في حين توقع أصحاب الأعمال نموًا بنحو 6٪ في العامين المقبلين، فإن تأثير هذا النمو على العمالة المحلية كان ضئيلاً جدًا، حيث توقعت العديد من الشركات ملء وظائفها بالعمالة الأجنبية. من الجدير بالذكر أن العديد من الشركات أبدت استعدادها لتغطية تكاليف التدريب، مما يمثل فرصة يجب استغلالها لتلبية احتياجات تنمية مهارات القوى العاملة بشكل مباشر.

أحد العوامل المقيدة الرئيسية لمبادرات ريادة الأعمال في المرحلة الحالية هو الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، وهو أمر ذو أهمية خاصة خلال فترات القيود الوبائية. على الرغم من عدم وجود دراسة منهجية حول الفقر وقلة البيانات عن الرفاهية الحالية للأسر الليبية، إلا أن الظروف تبدو غير مواتية للحد من الفقر. وقد أثر الانخفاض الحاد في صادرات النفط منذ عام 2011 بشكل كبير على

ISSN : 2410-1818

الخدمات الحكومية، كما تسهم الظروف المتفاقمة في عدم استقرار إمدادات الطاقة وتكرار نقص الغذاء.

علاوة على ذلك، فإن ضعف قيمة العملة الموازية لا يزال مرتبطًا بفشل عام في الإدارة، مما خلق ريعًا كبيرًا لأولئك القادرين على ممارسة السلطة واستخدام الأصول المرتبطة بها. وهذا بدوره يزيد من حافز الصراع، حيث تمتد التشوهات الاقتصادية المرتبطة به إلى البلدان المجاورة.

واجهت نسبة كبيرة من الأسر في ليبيا صعوبات واسعة النطاق حتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19. أجرت الهيئة العامة للاستعلامات الحكومية والبنك الدولي مسحًا مشتركًا عبر الهاتف المحمول في ليبيا في أكتوبر/تشرين الأول 2019 وأبريل/نيسان 2020. وفي جولة أكتوبر/تشرين الأول 2019 من المسح، والتي كانت الأخيرة التي أجريت قبل تفشي كوفيد-19، أفادت مجموعة أكبر عن حالات أخرى. الحرمان من الأنواع [21].

الجدول 5 - نسبة المستجيبين الذين يواجهون صعوبات، أكتوبر 2019، ملاحظة - المصدر: تطور الباحثون بناءً على [21].

المؤشرات	المعطيات
نسبة التقارير عن سوء التغذية في الشهر الماضي	0,07
شارك دون الوصول إلى الحسابات المصرفية للأشهر الثلاثة الماضية	0,54
نسبة غير القادرين على العمل بشكل قانوني	0,09
النسبة التي لم تتمكن من الوصول الشهر الماضي إلى متاجر البقالة المدعومة من الحكومة	0,65
نسبة من انقطعت الكهرباء خلال الشهر الماضي	0,35
نسبة من انقطعت مياههم خلال الشهر الماضي	0,33
نسبة النازحين بسبب النزاع	0,21

يوضح الجدول 5 أن أكثر من نصف المجيبين إما لم يكن لديهم إمكانية الوصول إلى حساب مصرفي أو لم يتمكنوا من سحب الأموال في الأشهر الثلاثة السابقة. كما أشار العديد منهم إلى عدم قدرتهم على الوصول إلى الغذاء المدعوم من الحكومة، بالإضافة إلى أنهم يعيشون في مناطق شهدت حوادث أدت إلى خمس حالات وفاة على الأقل في الشهر السابق للمسح.

تشير البيانات أيضًا إلى أن العديد من المجيبين لم يحصلوا على إمدادات كهرباء أو مياه لمدة يوم واحد على الأقل خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى أن لديهم أطفالًا في سن المدرسة لم يلتحقوا بجميعهم بالمدارس خلال العام الدراسي. كما واجه بعضهم ظروف نزوح بسبب النزاع، أو لم يتمكنوا من الوصول بشكل قانوني إلى العمل في البلاد.

ISSN : 2410-1818

تظهر النتائج أن 97٪ من المشاركين واجهوا نوعًا واحدًا على الأقل من الحرمان، وأفاد 62٪ منهم أنهم تعرضوا لثلاثة أنواع من الحرمان على الأقل، بينما أفاد 36٪ بأنهم عانوا من أربعة أنواع. مما يشير إلى أن الأسر تعاني من ضغوط متعددة الأبعاد.

تظهر الدراسات الاستقصائية أيضًا وجود اختلافات إقليمية واضحة في أنماط الحرمان. من بين المحافظات الثماني التي تمت دراستها، كانت هناك أربع محافظات (الجفرة، مركوب، مرزق، وطرابلس) حيث واجه أكثر من 75٪ من المشاركين ثلاثة أنواع من الحرمان على الأقل، بينما كانت محافظتان (الكفرة وطبرق) أقل من 40٪. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن شدة الحرمان تلعب دورًا مهمًا أيضًا.

على سبيل المثال، على الرغم من أن الكفرة وطبرق لديهما أقل نسبة من المجيبين الذين يعانون من ثلاثة أنواع من الحرمان أو أكثر، إلا أنهما يظهران أعلى نسبة من الحرمان في أبعاد معينة. فقد أشار 39٪ من أفراد العينة في الكفرة إلى أن جميع أطفالهم في سن الدراسة لم يذهبوا إلى المدرسة في الشهر الماضي، بينما أفاد 86٪ من أفراد العينة في طبرق بعدم الحصول على المياه لمدة يوم واحد على الأقل في الشهر السابق.

أما بالنسبة لتأثير كوفيد-19، فقد أظهرت التقديرات اعتبارًا من أبريل 2020 أن التأثير كان محدودًا في أسواق العمل والمنتجات. ومع ذلك، كانت جولة جديدة من جمع البيانات في أبريل 2020 متأثرة بفيروس كورونا وشهر رمضان، مما أدى إلى تقليل حجم العينة بشكل كبير. استنادًا إلى الأدلة المحدودة من هذه الجولة، بدا أن الصعوبات، بخلاف ضعف الالتحاق بالمدارس بسبب إغلاقها، تشبه تلك الموجودة في الجولة الأولى.

ظل عدد المستجيبين الذين يعانون من نقص في توافر الغذاء والذين لا يملكون حسابًا مصرفيًا، فضلاً عن متوسط عدد الأيام التي لم يحصلوا فيها على الكهرباء أو المياه، ثابتًا تقريبًا بين جولتي المسح. في كلا الجولتين، حصلت الغالبية العظمى من الأسر على فرص كافية للحصول على الغذاء والخدمات الأساسية. ومع ذلك، لم يحصل حوالي 6-7٪ من الأسر على تغذية كافية، ولم يكن لدى 5٪ إمكانية الوصول إلى حساب مصرفي. على الرغم من أن متوسط عدد الأيام بدون كهرباء ومياه يتراوح بين ثلاثة إلى ثمانية أيام، لم تشهد الأسرة المتوسطة انقطاعًا في الخدمة خلال الشهر السابق في كلا المسحين.

من المهم الإشارة إلى أن الوباء كان لا يزال في مراحله الأولى عند جمع البيانات. مع مرور الوقت وزيادة احتمالية إصابة المزيد من الأفراد في ليبيا، من المحتمل أن تتأثر أوضاع الأسر بشكل كبير.

ISSN : 2410-1818

تُظهر المخاطر التي تهدد التوقعات الاقتصادية مستويات مرتفعة بشكل غير عادي، ومن المتوقع أن تستمر هذه المخاطر.

أولاً، يبدو أن السلام والاستقرار بعيد المنال، بسبب الأجندات المتضاربة للدول الأجنبية التي تدعم الأطراف الرئيسية المتنازعة على السلطة والثروة. هذا الوضع من شأنه أن يعيق التعافي ويؤخر الاستقرار. كما من المحتمل أن تستمر الاضطرابات في إنتاج النفط وصادراته لفترة أطول، مما سينتج عنه عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة.

ثانيًا، يؤدي استمرار انتشار عدوى كوفيد-19 في أوروبا إلى تعطيل العرض والطلب على السلع الأساسية. قد تعاني ليبيا من انخفاض في الطلب على النفط، مما ينعكس سلبًا على الإيرادات. كما قد تواجه نقصًا في إمدادات المعدات والسلع الاستهلاكية، مما يعيق تقديم الخدمات الأساسية ويزيد من صعوبات الحياة اليومية للسكان.

ثالثًا، مع تفشي فيروس كورونا في ليبيا، يصبح احتواء العدوى تحديًا متزايدًا للنظام الصحي الذي يعاني من ضعف الأداء. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ساهم التصعيد العسكري، مع تعزيز الجانبين للأسلحة والقوات حول سرت، في زيادة المخاطر المستقبلية.

يستلزم السيناريو البديل القادر على تجاوز الأزمات الحالية والتخلص من حالة عدم اليقين إحياء الإرادة السياسية لتوحيد البلاد ومؤسساتها. إن الحل السياسي سيمكن من إنشاء دولة متماسكة قادرة على تنفيذ السياسات والإصلاحات الضرورية لتعزيز المؤسسات، وتحقيق الاستقرار في الهيكل الاقتصادي الكلي، وتنويع الاقتصاد لخلق فرص العمل الكافية في القطاع الخاص. تشمل المجالات الرئيسية للسياسة تجديد الإدارة العامة، وإعادة تأهيل البنية التحتية، واستعادة الخدمات العامة، إلى جانب تحسين المؤسسات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الدعم، وتوسيع حقوق القطاع العام، وإصلاح النظام الضريبي، وتوحيد القطاع المالي.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة :

تُبرز هذه الدراسة الدور الحيوي للأعمال الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا. ورغم ذلك، تواجه هذه الأعمال مجموعة من التحديات الكبيرة المرتبطة بالبيئة السياسية والاجتماعية، مما يعيق قدرتها على التكيف والنمو. إن عدم الاستقرار السياسي، والفساد الإداري، ونقص الدعم الحكومي، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة ونقص المهارات، تشكل عقبات رئيسية أمام نجاح هذا القطاع.

كما تم تحليل تأثير العوامل السياسية والاجتماعية على هياكل الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مع إجراء مقارنة مع بيلاروسيا، التي تُظهر كيف يمكن للسياسات الحكومية المستقرة تعزيز نمو SMEs. وتبرز هذه المقارنة أهمية وجود بيئة سياسية واقتصادية داعمة تسهم في تحسين أداء الأعمال، مما يوفر دروسًا يمكن الاستفادة منها في السياق الليبي.

لقد ساعدت دراسة الاتجاهات والملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية في ليبيا على تحديد المشكلات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على تطوير هياكل الأعمال. إذ تعاني البلاد من أزمة سياسية مستمرة منذ عام 2011، مما يعيق قدرة الحكومة على بناء نظام فعال لتنظيم الدولة، ويؤدي إلى ضعف النظام الإداري اللامركزي القادر على معالجة قضايا الأعمال على المستوى المحلي. إلى جانب ذلك، تعاني البلاد من أزمة اقتصادية نتيجة ضعف النظام المالي، وانخفاض كفاءة الهياكل المصرفية، وعدم استقرار العملة الوطنية. وقد ظهرت مشاكل تتعلق بالدين العام، حيث سجل عجز الميزانية 18.5 مليار دولار في عام 2020، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض الدخل الحقيقي، وصعوبة العثور على فرص العمل. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا سلبيًا بنسبة -0.6٪ في عام 2020، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يستقر عند حوالي 1.4٪ خلال الفترة 2021-2022، مما يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيصل إلى 61٪ من مستويات 2010. بالإضافة إلى هذه التحديات، تواجه البلاد مشاكل إنسانية تتعلق بإمدادات المياه وهجرة السكان.

من خلال تحليل الإجراءات والأدوات القانونية والتنظيمية الحالية، تبين عدم فعالية النظام في دعم هياكل الأعمال. يُعد عدم وضوح نظام التفاعل بين الحكومات المركزية والمحلية أحد العوامل الرئيسية، حيث تتوزع الموارد المالية من الميزانية بشكل غير فعال. كما أن هيكل الشركات الصغيرة والمتوسطة يختلف بشكل كبير عن النمط المقبول عمومًا، إذ لا يتجاوز عدد الموظفين في معظم هذه الشركات خمسة، وغالبًا ما يكونون من الأقارب.

في عام 2019، لوحظ اتجاه نحو إنشاء بنية تحتية فعالة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مستندة إلى مجموعة TunInvest-AfricInvest Group. وأظهر التحليل المقارن لنماذج التنمية في الاقتصادين البيلاروسي والليبي إمكانية استعارة التجارب الناجحة من بيلاروسيا. إذ ترتبط المشاكل

ISSN : 2410-1818

الهيكلية في كلا البلدين بانخفاض حاد في الصادرات بسبب تقلبات أسعار الطاقة وضعف الميزانيات العمومية في كل من القطاعين البنكي والشركات. حيث تتمتع الشركات الصغيرة في بيلاروسيا بدعم قوي من خلال برامج الحكومة منذ عام 2011، بما في ذلك حوافز ضريبية تساعد رواد الأعمال على تقليل مخاطر دخول السوق.

استند تقييم فعالية أداء هياكل الأعمال في ليبيا إلى مسح رصدي أجري في عامي 2011 و2019، بالإضافة إلى تقارير البنك الدولي، والتي أظهرت أن المساواة بين الجنسين تلعب دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية ونمو هياكل الأعمال. ومع ذلك، فإن الوصول المحدود إلى البنية التحتية، والقروض المصرفية، والمعلومات الموضوعية، فضلاً عن التكاليف المرتفعة للتسجيل، يؤثر سلبًا على الأداء الاقتصادي لليبيا مقارنة بالدول الإقليمية والعالمية. ولتحفيز الإنتاجية والتوظيف ونمو الابتكار في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، يجب تعزيز القدرة الإدارية لأصحاب هذه الشركات وزيادة مستوى تطور عمليات الإنتاج.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب خطوات جادة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان بيئة مواتية تدعم نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام.

ISSN : 2410-1818

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التنمية الاقتصادية في ليبيا:

1- تعزيز الاستقرار السياسي: يجب على الحكومة الليبية العمل على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تعزيز الحوار الوطني وتفعيل مؤسسات الدولة. الاستقرار السياسي سيساهم في تقوية الثقة بين المستثمرين ويشجع على دخولهم السوق الليبي.

2- مكافحة الفساد: يتطلب الأمر اتخاذ خطوات جادة لمكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية. ينبغي تقديم حوافز للموظفين الحكوميين وتفعيل قوانين مكافحة الفساد لتقليل الفساد الإداري.

3- تحسين بيئة الأعمال: يجب تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص والتصاريح، وتوفير بيئة قانونية واضحة تعزز من حقوق الملكية. يمكن أن يسهم ذلك في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة القدرة التنافسية للأعمال الصغيرة.

4- تعزيز التعليم والتدريب: من الضروري استثمار المزيد من الموارد في التعليم والتدريب المهني، بما يتماشى مع احتياجات السوق. ينبغي تطوير برامج تعليمية تركز على المهارات العملية وتوفير فرص التدريب للشباب.

5- تشجيع الثقافة الريادية: يجب على الحكومة والمجتمع المدني العمل معًا لتعزيز الثقافة الريادية من خلال تنظيم ورش عمل، وبرامج توعية، ومبادرات دعم لرواد الأعمال. يمكن أن تساعد هذه الجهود في تحفيز روح المبادرة بين الشباب.

6- تسهيل الوصول إلى التمويل: ينبغي تحسين الوصول إلى التمويل للأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء صناديق دعم خاصة، وتقديم حوافز للبنوك لتقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة. يمكن أن يسهم ذلك في دعم المشاريع الجديدة وتعزيز النمو.

7- التعاون الإقليمي والدولي: يتطلب دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ليبيا أيضًا تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والدول الأخرى. يمكن أن يؤدي تبادل المعرفة والخبرات إلى توفير استراتيجيات فعالة لدعم هذا القطاع.

ختامًا، إذا تم تنفيذ هذه التوصيات، فإن ليبيا ستكون في وضع أفضل لتعزيز نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويرتقي بمستوى المعيشة للمواطنين.

ISSN : 2410-1818

المراجع والمصادر:

1. Elhuni, A. (2019). The Impact of Political Instability on Small and Medium Enterprises in Libya. *Journal of Business and Economic Development*.
2. Khan, M. I., et al. (2020). Challenges Facing Small and Medium Enterprises in Libya: A Review. *International Journal of Business and Management*.
3. Zarrouk, H. (2021). Corruption and Its Impact on Business Environment in Libya. *Libyan Journal of Economic Studies*.
4. World Bank. (2020). Libya Economic Monitor: Navigating the Crisis. *World Bank Publications*.
5. Transparency International. (2020). Corruption Perceptions Index 2020.
6. UNESCO. (2019). Education for Sustainable Development in Libya: Challenges and Opportunities.
7. Akhmedov, A., et al. (2022). Entrepreneurship and Small Business Development in Libya: Challenges and Opportunities. *Journal of Entrepreneurship and Innovation in Emerging Economies*.
8. OECD. (2020). Supporting Small and Medium-Sized Enterprises in Belarus: A Policy Review. *OECD Reviews of SME and Entrepreneurship Policies*.
9. Abuoun, M. A. (2005). The Role of Industrialization in the Economic Development of Libya. Candidate dissertation, Economic Sciences. Moscow. 205 p. (in Russian).
10. Antipenko, N. A. (2020). Features of Sustainable Development of Business Entities in the Context of Digitalization of the Economy of the Republic of Belarus. *Accounting and Analysis*, No. 1, pp. 46-50. (in Russian).
11. Belarus in Figures [Electronic resource]. Access mode: https://istmat.info/files/uploads/62683/belarus_v_cifrah_2020.pdf. Access date: 08.12.2020. (in Russian).
12. State Program for Innovative Development [Electronic resource]. Access mode: http://gknt.gov.by/opencms/opencms/ru/Documents/Zakonadatelstvo_documents/U-20170131-31.rtf. Access date: 08.12.2020. (in Russian).
13. Concept of the State Program for Innovative Development for 2016–2020 [Electronic resource]. Access mode: http://gknt.gov.by/opencms/opencms/ru/Documents/GPIR_2016_2020.doc. Access date: 12.11.2020. (in Russian).
14. Libya African Economic Outlook 2019 [Electronic resource]. Access mode: http://pubdocs.worldbank.org/en/772861570664060131/EN-MPO-OCT19-Libya.pdf. Access date: 14.12.2020.
15. Monitor Group. (2016). National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya. General Planning Council of Libya. [Electronic resource]. Access mode: https://www.oecd.org/mena/competitiveness/SMEs_Libya_Reconstruction_AR.pdf. Access date: 11.12.2020.
16. World Bank Group [Electronic resource]. Access mode: http://www.worldbank.org. Access date: 04.12.2021.

ISSN : 2410-1818

17. National Statistical Committee of the Republic of Belarus [Electronic resource]. Access mode: http://belstat.gov.by/. Access date: 02.12.2020. (in Russian).
18. Anderson, E., & Trinkle, B. (2006). Outsourcing the Sales Function: The Real Cost of Field Sales. Moscow: Dobraya Kniga. 416 p. (in Russian).
19. Antonenko, N. A. (2013). Analysis of the Relationship Between Indicators of the Use of Labor Resources and the Expenditure of Funds on Wages. *Economy. Finance. Management*, No. 1, pp. 24-27. (in Russian).
20. Daineko, A. E. (2015). The System of Economic Institutions of the Republic of Belarus. Minsk: Belarusian Science. 279 p. (in Russian).
21. Libya Economic Monitor [Electronic resource]. Access mode: http://documents1.worldbank.org/curated/en/121101597261547774/pdf/Libya-Economic-Monitor-July-2020.pdf. Access date: 11.12.2020.
22. Global Entrepreneurship Monitor (GEM) [Electronic resource]. Access mode: https://www.gemconsortium.org/economy-profiles/libya. Access date: 14.12.2020.
23. Treityakova, E. V. (2019). Innovative Development of the Republic of Belarus: Problems and Prospects. *Consumer Cooperation*, No. 2 (66), pp. 8-15. (in Russian).
24. OECD. (2013). SME Development Strategy Project for Libya, Joint OECD/Libya Mission, Mission Report. MENA-OECD Investment Programme. OECD, Paris. [Electronic resource]. Access mode: https://www.oecd.org/mena/competitiveness/SMEs_Libya_Reconstruction_AR.pdf. Access date: 09.12.2020.
25. Elmansori, E., & Arthur, L. (2014). Obstacles to Innovation Faced by Small and Medium Enterprises (SMEs) in Libya. *International Journal of Innovation and Knowledge Management in Middle East & North Africa*, 3(2), 201–214.
26. Libya African Economic Outlook 2017 [Electronic resource]. Access mode: https://ru.scribd.com/document/368588822/African-Economic-Outlook-2017-pdf. Access date: 09.12.2020.
27. VLW (Voice of Libyan Women). (2012). National Policies on Ensuring the Economic Empowerment of Women in Libya. The Voice of Libyan Women, Zawia. [Electronic resource]. Access mode: https://www.vlwlibya.org/national-policies-on-ensuring-the-economic-empowerment-of-women-in-libya. Access date: 09.12.2020.
28. Schwab, K. (2014). The Global Competitiveness Report 2014–2015. World Economic Forum, Geneva. [Electronic resource]. Access mode: https://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2014-2015. Access date: 09.12.2020.
29. Calice, P., Benattia, T., Carriere, A., & Davin, E. (2015). Simplified Enterprise Survey and Private Sector Mapping: Libya 2015 [Electronic resource]. Access mode: http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/09/25016718/simplified-enterprise-survey-privatesector-mapping-libya-2015. Access date: 13.12.2020.

ISSN : 2410-1818

30. Shitov, S. B. (2019). Development of Human Capital in the Context of Digitalization of the Economy (Social and Philosophical View). *Alma Mater (Higher School Bulletin)*, No. 8, pp. 20-22. (in Russian).
31. SMEs in Libya's Reconstruction: Preparing for a Post-Conflict Economy. Paris: OECD, 2016. 125 p.
32. IMF [Electronic resource]. Access mode: https://www.imf.org/external/index.htm. Access date: 11.12.2020.
33. Doing Business 2020 Libya [Electronic resource]. Access mode: https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/l/libya/LBY.pdf. Access date: 13.12.2020.